الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون-تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

تخصص: إدارة اعمال

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالب:

_بلمصطفى هشام امير

تحت عنوان:

تعزيز ريادة الاعمال للمساهمة في التنمية الاقتصادية في الجزائر

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. بلقربوز مصطفى	**(أستاذ محاضر أ-جامعة ابن خلدون تيارت)**	**رئيســا.**
أ. زيتوني هوارية	**(أستاذ محاضر أ-جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مشرفا ومقررا.**
أ. حداشي حكيم	**(أستاذ محاضر ب-جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مناقشا.**

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، فله الشكر والثناء.

أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذة "زيتوني هوارية" على تفضلها بالإشراف على هذه المذكرة.

كما أتقدم بالشكر للسادة أعضاء لجنة المناقشة.

كما اشكر كل من قدم لنا المساعدة من قريب او من بعيد لإنجاز هذا العمل.

الحمد لله الذي منحنا التوفيق لإتمام هذا العمل المتواضع

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	
فهرس الموضوعات	
مقدمة	ا
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لريادة الاعمال والتنمية الاقتصادية	**6**
المبحث الأول: مفاهيم حول ريادة الاعمال	**7**
المطلب الأول: مفهوم ريادة الاعمال	**7**
أولا: مفهوم الريادة	**7**
ثانيا: تعريف ريادة الاعمال	**8**
ثالثا: ابعاد ريادة الاعمال	**9**
رابعا: خصائص ريادة الاعمال	**11**
خامسا: المزايا الاقتصادية لريادة الاعمال	**12**
المطلب الثاني: العوامل الأساسية للنهوض بالمشاريع الريادية	**13**
أولا تعريف الريادي	**13**
ثانيا صفات رائد الاعمال الريادي	**14**
ثالثا حاضنات شركات ريادة الاعمال	**16**
المطلب الثالث: المداخل الفكرية لريادة الاعمال	**18**
أولا: ريادة الأعمال كظاهرة اجتماعية واقتصادية	**18**
ثانيا: ريادة الأعمال كمجال بحثي	**18**
المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية	**19**
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية	**19**
أولا: التنمية	**19**
ثانيا: التنمية الاقتصادية	**20**
المطلب الثاني: شروط التنمية الاقتصادية وعقباتها	**23**
أولا: شروط التنمية الاقتصادية	**23**
ثانيا: عقبات التنمية الاقتصادية	**25**
المطلب الثالث: نماذج التنمية الاقتصادية ومقوماتها	**28**
أولا: نماذج التنمية الاقتصادية	**28**
ثانيا: مقومات التنمية الاقتصادية	**30**

ملخص الفصل الاول	**32**
الفصل الثاني: نحو تفعيل ريادة الاعمال في تفعيل التنمية الاقتصادية	**34**
المبحث الأول: ريادة الاعمال كآلية في التنمية الاقتصادية في الجزائر	**35**
المطلب الأول: السياق الاقتصادي في الجزائر	**36**
أولا: تحليل البيئة الاقتصادية في الجزائر	**36**
ثانيا: المعوقات الثقافية على التنمية في الجزائر	**39**
المطلب الثاني: تحديات التنمية في الجزائر	**40**
أولا: ضعف معدل النمو الاقتصادي	**40**
ثانيا: معدل البطالة	**41**
ثالثا: معدل الفقر	**42**
رابعا: التلوث البيئي	**43**
المطلب الثالث: ثقافة ريادة الاعمال والية ترسيخها	**44**
أولا: طرق نشر ثقافة ريادة الأعمال	**45**
المبحث الثاني: ريادة الاعمال في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	**48**
المطلب الأول: العوامل المؤثرة على بيئة ريادة الاعمال في الجزائر	**48**
أولا: العوامل المؤثرة على بيئة ريادة الاعمال	**48**
ثانيا: عوامل نجاح ريادة الاعمال	**52**
المطلب الثاني: تحديات ريادة الاعمال في الجزائر	**53**
المطلب الثالث: تطوير المشاريع الريادية ومساهمتها في التنمية الاقتصادية في الجزائر	**55**
أولا: دور ريادة الاعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية	**57**
ملخص الفصل الثاني	**59**
خاتمة	**61**
قائمة المصادر والمراجع	**64**
ملخص	**68**

قائمة الجداول والاشكال

الجدول رقم 1 يمثل معدلات الفقر في الجزائر (2015-2020)	**42**

مقدمة

مقدمة

مقدمة:

تقوم الريادة بدور مهم في الاقتصاديات العالمية كونها تعتبر في الوقت الحالي من أبرز محركات عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك بإنشاء منظمات رائدة تساهم في التطور المحلي من خلال توفير فرص العمل وزيادة العوائد المالية والاقتصادية، حيث أن ريادة الأعمال عبارة عن العملية التي تساعد على خلق أنشطة اقتصادية جديدة من خلال العمليات التي تقوم بها من بحث وتطوير وإنتاج وتوزيع للمنتجات أو الخدمات، كما يعتبر عصر المعلومات حافز لإعادة أنماط العمل التقليدية الناجحة ونتيجة لذلك أصبح الإبداع العامل الأساسي في الفصل بين المؤسسات الرائدة والمؤسسات الأقل ريادة على كافة المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

وتعتبر ريادة الأعمال أحد أهم المحركات للتنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث تسهم بشكل كبير في تعزيز الاقتصاد المحلي وتعزيز التنمية المستدامة. يعتمد نجاح ريادة الأعمال على الابتكار والإبداع، وهو ما يحفز على خلق فرص عمل جديدة وزيادة القيمة المضافة للمجتمع. من خلال تشجيع ريادة الأعمال وتوفير بيئة داعمة لها، يمكن تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. وبفضل الاستثمار في التعليم والتدريب المهني، يمكن تمكين الشباب والشابات من اكتساب المهارات اللازمة لبناء مشاريعهم الخاصة وتحقيق النجاح في عالم الأعمال. لذلك، يجب على الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني العمل بتعاون شامل لتعزيز ريادة الأعمال وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر وذلك بفتح المجال أمام رواد الأعمال للحصول على التمويل والدعم الفني اللازمين، يمكن تعزيز قدرتهم على تحويل أفكارهم إلى مشاريع مستدامة تسهم في نمو الاقتصاد. كما يمكن لتعزيز ثقافة الابتكار والمخاطرة داخل المجتمع أن يسهم في تعزيز روح ريادة الأعمال وتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن تحقيق تقدم ملحوظ من خلال تعزيز التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص وتشجيع الشراكات الاستراتيجية، مما يخلق بيئة ملائمة لازدهار رواد الأعمال وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في البلاد.

الاشكالية :هل يمكن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في الجزائر دون تعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال؟

وتتفرع عنها مجموعة تساؤلات:

فيما تتمثل ريادة الاعمال والتنمية الاقتصادية؟

ما هو واقع التنمية في الجزائر؟

كيف يؤثر المحيط الثقافي على ريادة الاعمال في الجزائر؟

كيف يمكن تعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال في ثقافة العمل الجزائرية التقليدية؟

الفرضيات:

- ريادة الأعمال هي المحرك الأساسي لتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع الابتكار.
- ريادة الأعمال تشجع على الابتكار والتطوير التكنولوجي، مما يعزز من التنافسية الاقتصادية.
- ريادة الأعمال تسهم بشكل كبير في تقليل معدلات البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية دراسة ريادة الأعمال من خلال تأثيرها على الاقتصادات العالمية وضرورة تضمينها في المناهج التعليمية. كما يشير إلى العلاقة الطردية بين الريادة والنمو الاقتصادي وضرورة تشجيع المبادرات الفردية ونشر الوعي بين الشباب وخريجي الجامعات. كما يؤكد على أهمية مكافحة البطالة من خلال تعزيز ريادة الأعمال وتوفير التمويل والدعم اللازم للراغبين في بدء مشاريعهم الخاصة. تحليل الواقع الحالي لريادة الأعمال وتحديد المعوقات والبرامج والأجهزة التي يمكن أن تساعد في تعزيز هذا القطاع يعتبر أيضًا محوراً مهماً في النص.

اهداف الدراسة:

في ضوء ما تقدم تتمثل أهداف الدراسة في:
التعرف على ماهية ريادة الأعمال من خلال ابراز تعريفها وأهميتها ومختلف عناصرها.
معرفة البيئة الريادية والخصائص الشخصية لرواد الاعمال.
تسليط الضوء على التنمية الاقتصادية وسبل تحقيقها.
التعرف على دور ريادة الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية.

اسباب اختيار الموضوع:

الاسباب الشخصية:

تتمثل المبررات الشخصية في ان ريادة الأعمال تمنح الحرية للعمل بشكل مستقل وبناء مشروعك الخاص، مما يسمح لنا بتحقيق رؤيتك الشخصية والمهنية بعيدًا عن القيود التقليدية للوظائف التقليدية.

بالإضافة الى ان ريادة الأعمال تتيح لنا العمل في مجالات متنوعة وتجربة أدوار متعددة، مما يمكننا من استكشاف مهارات وقدرات جديدة.

الأسباب الموضوعية:

تتجلى الأسباب الموضوعية من خلال أهمية الموضوع في المجالين الاقتصادي والاجتماعي الأمر الذي حفزنا لاكتشاف ميدان ريادة الأعمال وفتح آفاق **جديدة للأبحاث العلمية المستقبلية.**

منهج الدراسة:

سنعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي كونه المنهج المناسب لموضوعنا وذلك من خلال البدء بوصف مفهوم ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية وكيفية ارتباطهما "الأطر النظرية". حيث يقوم هذا المنهج على أساس جمع معلومات حقيقية حول الظاهرة المدروسة، فمن خلاله يتم وصف ريادة الاعمال وإظهار تأثيرها على التنمية الاقتصادية.

الدراسات السابقة:

- **دراسة احمد دروم، كتاب جماعي بعنوان الابداع ريادة الاعمال والتنمية الإقليمية المحلية المستدامة، دراسات ميدانية وتجارب رائدة الجزائر، الجلفة 2019.**

يستعرض الكتاب العلاقة بين الإبداع وريادة الأعمال وتأثيرهما على التنمية الإقليمية والمحلية المستدامة. كما يقدم الكتاب دراسات ميدانية وتجارب رائدة في هذا المجال، مشيراً إلى كيفية تطبيق مفاهيم الإبداع وريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى المناطق المحلية والإقليمية.

- **محمد فلاق ريادة الاعمال –المقاولاتية–من الفكرة الى التجسيد الجزائر 2022.**

حاول الكاتب في هذا الكتاب تقديم دليل شامل يستهدف المهتمين بريادة الأعمال والمقاولاتية، مع تركيز خاص على السياق الجزائري. حيث يهدف الكتاب إلى تقديم نظرة متكاملة حول كيفية تحويل الأفكار الريادية إلى مشاريع ناجحة وقابلة للتنفيذ على أرض الواقع.

كما يعد الكتاب مرجعاً قيماً لكل من يرغب في دخول عالم ريادة الأعمال، خاصة في الجزائر. من خلال تغطيته الشاملة لكافة مراحل إنشاء المشروع الريادي، بدءاً من توليد الفكرة وصولاً إلى تنفيذها وإدارتها، يقدم الكتاب خارطة طريق واضحة لمساعدة رواد الأعمال على تحقيق النجاح وتحويل أفكارهم إلى مشاريع واقعية مستدامة.

- **مدحت القريشي التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات الأردن 2007.**

حاول الكاتب ان يغطي جوانب متعددة من التنمية الاقتصادية، من النظريات الأساسية إلى السياسات العملية والموضوعات الخاصة. من خلال تقديمه لتحليل شامل لمفاهيم ونظريات التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى السياسات والموضوعات ذات الصلة. حيث يوفر الكتاب فهماً عميقاً للتحديات والفرص التي تواجهها الدول في مسار تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

- **رياحين رياض، إثر ابعاد الريادة في أداء الاعمال الصناعية الصغيرة العاملة، رسالة ماجستير في إدارة الاعمال، الأردن،2010**

حاول الباحث تسليط الضوء على كيفية تأثير الابتكار والمخاطرة والاستباقية والاستقلالية على أداء الشركات الصغيرة في القطاع الصناعي. من خلال منهجية بحثية دقيقة ونتائج مفصلة، تقدم الرسالة رؤى قيمة للشركات ورواد الأعمال والباحثين وصناع القرار في تحسين وتطوير أداء الأعمال الصناعية الصغيرة.

- **عبد الباقي ميساوي، عوامل تطوير ريادة الاعمال في الجزائر، أطروحة دكتوراه شعبة علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020**

حيث حدد الباحث عبد الباقي ميساوي في دراسته العوامل المؤثرة في تطوير ريادة الأعمال في الجزائر. من خلال منهجية بحثية دقيقة وتحليل متعمق، تقدم الأطروحة رؤى وتوصيات قيمة يمكن أن تساهم في تحسين بيئة ريادة الأعمال في الجزائر، ودعم رواد الأعمال، وتعزيز التنمية الاقتصادية.

تقسيمات الدراسة:

لقد تم تقسيم هذه الدراسة الى فصلين الفصل الأول والذي تناولنا فيه الإطار المفاهيمي لريادة الاعمال والتنمية الاقتصادية حيث عالجنا فيه المفاهيم المتعلقة بالدراسة وكذا المداخل والنماذج المتعلقة بالموضوع يليه الفصل الثاني الذي حاولنا من خلاله ابراز **العلاقة التفاعلية بين ريادة الاعمال والبيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة والتطرق الى** إشكالية تبني ريادة الاعمال في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لريادة الاعمال والتنمية الاقتصادية

الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري لريادة الاعمال والتنمية الاقتصادية:

تقوم الريادة بدور مهم في الاقتصاديات العالمية كونها تعتبر في الوقت الحالي من أبرز محركات عجلة التنمية المحلية، وذلك بإنشاء منظمات رائدة تساهم في التطور المحلي من خلال توفير فرص العمل وزيادة العوائد المالية والاقتصادية، حيث أن ريادة الأعمال عبارة عن العملية التي تساعد على خلق أنشطة اقتصادية جديدة من خلال العمليات التي تقوم بها من بحث وتطوير وإنتاج وتوزيع للمنتجات أو الخدمات حيث انها تمثل النواة الأساس التي تساهم في الرفعة الاقتصادية وتحريك وتطوير رؤوس الأموال، وتعمل أيضا على زيادة الترابط بين الاقتصاد وتطوير البيئة ، وسنحاول في هذا الفصل التطرق الى الجانب النظري من خلال توضيح المفاهيم الأساسية الخاصة بريادة الاعمال حيث سيتم الإحاطة بالخصائص والمزايا والعوامل الأساسية للنهوض بالمشاريع الريادية كما سنتناول التنمية الاقتصادية ومعرفة شروطها و عقباتها.

المبحث الأول: مفاهيم حول ريادة الاعمال

لقد استخدم مصطلح الريادة (Entrepreneurship) قبل أكثر من مائتي عام، إلا أنه لا يزال يكتنفه الغموض بعض الشيء، إذ تعد الأعمال الصغيرة في عالم الأعمال اليوم المحرك الرئيس والمصدر الأساس لغرض العمل والإنتاج فهذه الأعمال تحتاج إلى نمط خاص من المؤسسين والمدراء أو المالكين يسمون بالرواد، وأن الرائد يتمتع بمواصفات مختلفة عن بقية المدراء أو العاملين، إذ يعرف الريادي بأنه ذلك الشخص الذي لديه الإرادة أو القدرة لتحويل خبرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار ناجح .

المطلب الأول: مفهوم ريادة الاعمال (الابعاد الخصائص المزايا الاقتصادية)

استعمل مفهوم الريادة لأول مرة في اللغة الفرنسية في بداية القرن السادس عشر، وقد تضمن المفهوم آنذاك معنى المخاطرة وتحمل الصعاب التي رافقت حملات الاستكشاف العسكرية، ثم أستعمل لوصف الأعمال التي تحمل في طياتها روح المخاطرة خارج الحملات العسكرية ونجد أول ظهور لمفهوم الريادة من المنظور الاقتصادي كان يعبر عن عملية شراء المنتجات وإعادة تغليفها، ثم تسويقها بسعر غير مؤكد وغير قابل للتنبؤ .وفي أوائل القرن التاسع عشر قدم بعض الاقتصاديين الفرنسيين وصفا علميا لما يقوم به رائد الأعمال كما قدم تحليلا لوظيفته في النظام الاقتصادي[1].

أولا: مفهوم الريادة

تعددت التعاريف ذات العلاقة بمفهوم وطبيعة الريادة وقد جاءت بعض هذه التعاريف على ان الريادة هي القدرة والرغبة في تنظيم وإدارة الاعمال ذات الصلة بها بالإضافة الى شمول بعض التعاريف على بعض مفاهيم جديدة مثل الابتكار والابداع والمخاطرة.

وقد عرفت الريادة بانها العملية التي من خلالها الفرد او مجموعة من الافراد يستخدمون الجهد المنظم ووسائل للسعي وراء الفرصة لتامين القيمة والنمو للمشروع للتجاوب مع الرغبات والحاجات من خلال الابداع والتفرد والابتكار.

الريادة هي إيجاد سلوك إداري يهدف إلى استثمار الفرد بهدف تحقيق نتائج تفوق قدرات وإمكانيات المنظمة، وتتطلب هذه العملية وجود أفراد مبتكرين ومغامرين، يؤمنون بالتغيير ويقودون الدفة لتحقيقه."

[1] احمد دروم واخرون، الابداع ريادة الاعمال والتنمية الإقليمية المحلية المستدامة، دراسات ميدانية وتجارب رائدة، الجزء الأول، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الاعمال وتطبيقاتها من اجل التنمية المستدامة، الجزائر، الجلفة 2019، ص 3.

وهي أيضا " الجهود الواعية، والأنشطة الإبداعية التي تقوم بها المنظمات لامتلاك ميزة تنافسية تؤهلها للسبق والقيادة والتفوق على غيرها من المنظمات."[1]

ثانيا: تعريف ريادة الاعمال

يعتبر مصطلح ريادة الأعمال مفهوم واسع النطاق إلى حد ما، على الرغم من أن تعريفه لا يلقى إجماعا بين الباحثين إلا أنه اتفقوا على أنه شيء إيجابي وله أفكار اجتماعية واقتصادية .فريادة الأعمال ظاهرة مرتبطة أساسا بإنشاء المؤسسات، إما من خلال الحاجة إلى البقاء والاستمرار أو الاستفادة من الفرص[2].

تعرف بأنها "قدرات خاصة لدى الفرد يمكن تنميتها، تساعده في بداية المشروع وإدارته ومواجهة مخاطرة بشكل يتميز بالإبداع والاحترافية وهذه القدرات بطبيعة الحال لا تتوفر في كل الناس بل يختص بها البعض وينجح في عالم الأعمال على تلك القدرات وتوظيفها توظيفا صحيحًا".

كما عرفت انها "قدرة الفرد على تحويل الأفكار إلى عمل، وهي تشمل الإبداع والابتكار والمخاطرة فضلاً عن القدرة على تخطيط وإدارة المشاريع من أجل تحقيق الأهداف "، كما تعبر أيضا عن القدرة على تنفيذ التغيير، أي القدرة على إنجاز الأمور وهذا التعريف يتفق تمامًا مع التعريف السابق، إلى جانب ذلك فقد عرفت الريادة أو ريادة الأعمال بأنها اكتشاف وتقييم واستغلال الفرص لتحقيق الخير والخدمات الجيدة في المستقبل، كما تعرف بأنها" التوجه الريادي هو ذلك التوجه الاستراتيجي للمنظمة المتضمن لأنماط اتخاذ القرار والطرائق والممارسات المتسمة بأنها مبدعة، وهجومية، واستباقية، ومحبذة للمخاطرة، والاستقلالية والرغبة في الإنجاز"[3].

وتعرف ريادة الأعمال بأنها: ابتكار نظم وممارسات لم تكن موجودة داخل المؤسسة من قبل بعض العاملين تحت إشراف المدير من أجل تحسين الأداء الاقتصادي لها عن طريق الاستغلال الكفء لموارد المؤسسة.

هي عملية من خلالها يقوم شخص بنشاط او ممارسة بغرض إنشاء مؤسسة جديدة لتحقيق أهداف اقتصادية، وهذا الشخص يعرف بالريادي الذي يبتكر شيء ذا قيمة.

[1] رياحين رياض، فاضل الشيخ عيسى، إثر ابعاد الريادة في أداء الاعمال الصناعية الصغيرة العاملة، رسالة ماجستير في إدارة الاعمال، كلية الدراسات الإدارة والمالية العليا، جامعة عمان العربية، الأردن،2010 ص 15.

[2] احمد دروم واخرون، مرجع سابق ص،2.

[3] رزق الله بن عبد الله اليزيدي، دور ريادة الأعمال في تعزيز التنمية الاقتصادية، المجلة العربية للإدارة، المجل د44، العدد، 4، القوات البحرية الملكية السعودية، وزارة الدفاع المملكة العربية السعودية، ديسمبر، 2023 ص،2.

كما تعرف ريادة الأعمال بأنها: المبادرة في تصميم وتنظيم المشاريع الجديدة أو القيام بأنشطة فريدة؛ لتلبية احتياجات الأعمال من خلال اكتشاف الفرص، واستغلالها بعقلية استباقية وتبني المخاطرة المحسوبة لتحقيق الأرباح من خلال التأكيد على الإبداع، والإنتاجية، والعمل، والنمو الاقتصادي.

ريادة الاعمال هي القدرة على تحويل الأفكار إلى أفعال وممارسات من خلال المبادرة بإنشاء وتخطيط وادارة المشروعات القائمة على الإبداع والابتكار وحساب المخاطر وتنظيم الموارد اللازمة لها للإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

ريادة الاعمال هي عملية خلق كتوليد شيء جديد ذم قيمة من خلال تكريس الوقت والجهد اللازمين وافتراض المخاطر المالية والنفسية والاجتماعية الموافقة لها، وكذلك حالة اللاتأكد، واستلام المكافئات المالية والنفسية كنتيجة لهذه العملية " حيث ان هذا التعريف يتضمن أربعة مفاهيم أساسية هي:

-ايجاد شيء جديد له قيمة شخصية او جماعية.

-تكريس متطلبات تحقيق الريادة من وقت وجهد لازمين لذلك.

-تمتع الفرد الريادي بالاستقلالية وحصوله على المكافئات[2].

ثالثا: ابعاد ريادة الاعمال

اهتم مفكرين وكتاب ريادة الأعمال بقياسها عن طريق استخدام العديد من الأبعاد أهمها:

- **الابتكارية Innovativeness :**

اتفقت معظم الدارسات على أن الابتكار يعد أحد الأنشطة الأكثر أهمية للمنظمات.

كما تؤكد العديد من الدراسات أن ريادة الأعمال والابتكار يعدان عنصرين متلازمين ولا يفترقان، ويدعم كل منهما الآخر .كما أن التفكير الريادي والابتكار هما بعدان أساسيان للنجاح في المنظمة عالية التنافس.

وتشير الدراسات إلى أن تعريفات الابتكار تتمحور حول الخلق والتطبيق الناجح لعملية أو منتج جديد أو أفكار جديدة أو شكل من أشكال المعرفة أو خلق طرق جديدة لتوصيل الجودة وخلق قيمة أفضل.

واختلفت الآراء حول المفاهيم الخاصة بالابتكارInnovation ، أو الابتكاريةInnovativeness ، القدرة على الابتكار .فالابتكار يعد نشاطًا مخططًا ومنظمًا ذا غرض معين وذا قدرة عالية على التنبؤ .ومفهوم

[1] محمود عطا محمد على، مسيل آليات دعم ريادة الأعمال في التعليم الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الافادة منها في مصر، مجلة كلية التربية، العدد 116، جامعة الزقازيق، مصر، أكتوبر 2018، ص،420.

[2] ربيع بلايلية، تعزيز ريادة الاعمال في الجامعات، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، العدد 02جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ديسمبر، .2020ص. 22.

الابتكارية او لقدرة على الابتكار ينحدران من مرحلتين مختلفتين من مراحل عملية الابتكار هما :البدء Initiation، والتكرار .Replication وتعرف الابتكارية بأنها درجة المبادرة النسبية للفرد لتبني أفكار جديدة مقارنة بالأعضاء الآخرين في المنظمة أو النظام ككل، ويتضمن هذا المفهوم الانفتاح على الأفكار الجديدة باعتبارها جزءًا من ثقافة المنظمة .في حين تشير القدرة على الابتكار إلى قدرة المنظمة على تبني الأفكار الجديدة وتنفيذها والكشف عن القد ا رت الكامنة للمنظمة سواء كانت هذه القد ا رت تكنولوجية أو سلوكية[1].

❖ **الرؤية الريادية**:Entrepreneurial vision

يُنظر إلى الرؤية على أنّها صورة ذهنية لحالة مستقبلية لأنّها تنبع من الخيال الإبداعي، بل هو عمل من خلق الصورة الذهنية أو نوع من التبصر، وتتعلق مساعيها بأهداف مؤسسيّة محدّدة واستراتيجيات وسياسات تشغيل قائمة على قدرات إدارة الانتاج والعمليات وتستخدم والرؤية مهمّة بشكل خاص للكشف، الرؤية للحفاظ على وجود الشركات عن عوامل جديدة واتصالات جديدة في البيئة ، فهي عنصر اساسي في نجاح أي منظمة لذلك فالمنظمة الريادية يجب أن تمتلك رؤيا واضحة المعالم وايجاد الدعم الضروري لبقائها وتعزيزها ، فضلا عن تطوير الاستراتيجية التي تركز على الفرصة ضمن تلك الرؤية[2].

❖ **المخاطرة:Risk**

وتعني مدى قدرة أصحاب العمل على تحمل المخاطرة عند اتخاذهم القرارات الضرورية مع ضرورة الانتباه إلى حجم هذه المخاطرة، وكيف يمكن إيجاد الحلول لها.

حيث يعد تحمل المخاطر أحد الأبعاد المهمة لريادة الأعمال، كما يعد إحدى الخصائص الرئيسة ل ا رئد الأعمال وأحد الأبعاد المهمة لريادة الأعمال .ويرى البعض أن تحمل المخاطرة تتضمن احتمالات الخسارة، ويمكن النظر إليها باعتبارها إحدى الخصائص المنبثقة من خاصية الابتكار؛ لأن الابتكار وتأسيس مشروع جديد أو التجديد الكلي لمشروع قائم ينطوي على درجة عالية من المخاطرة.

ويرى بعض الباحثون أن ريادة الأعمال لا تنطوي على اتخاذ قرارات متهورة، ولكنها تنطوي على وعي بالمخاطر التي يحتويها هذا القرار وادراكها في محاولة لإدارة هذه المخاطر.

[1] نبيلة عباس كامل الشال، أثر ريادة الأعمال في الأداء الابتكاري للعاملين بالتطبيق على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة الأزهر القاهرة، مصر، المجلد، 36 العدد الثاني، 2022 ص،105.

[2] صلاح الدين حسين الهيتي، تأثير اندماج العاملين في ريادة الاعمال، مجلة دنانير، العدد 21، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، 2021 ص،552.

❖ **الاستقلالية Autonomie :**

ان النزعة إلى الاستقلالية في العمل دون تدخل الآخرين لدى أصحاب الاعمال الصغيرة والريادية تؤكدها معظم الدراسات الأجنبية.

وتشير الاستقلالية إلى اتباع حدس الفرد وقناعاته الشخصية .وعرفت الاستقلالية بأنها" الفعل المستقل الذي يقوم به فرد أو فريق عمل، ويهدف إلى تعزيز مفهوم ورؤية الأعمال ووضعها في حيز التنفيذ."

فالأفراد الذين يميلون إلى الاستقلالية بشكل كبير عادة ما يفضلون العمل الموجه ذاتيًا، ولا يهتمون بآراء الآخرين ومبادئهم ويفضلون اتخاذ القرارات بمفردهم .وعلى الرغم من ذلك فقد أعادت بعض المنظمات التفكير في فكرة تدعيم استقلالية الأفراد داخل العمل؛ نظرا لوجود بعض الشكوك حول كفاءة القرارات

الفردية مقارنة بالقرارات الجماعية .وفي هذا النطاق يرى العديد من الاقتصاديين أن هناك العديد من الأفكار الجيدة والجديدة تأتي من المستويات الأدنى نتيجة لتشجيع المنظمات الريادية للأفراد واعطائهم المزيد من الاستقلالية .كما قاما بإضافة عنصرين رئيسين للاستقلالية في الشركات الريادية، هما:

- **تشجيع الفكر المستقل** :عن طريق خلق بيئة عمل منفصلة ومستقلة للوحدات التنظيمية داخل المنظمة ووضع متطلبات متغيرة للعمل.
- **إعادة تنظيم وحدات العمل لتشجيع المبادرات الريادية** :وتتضمن تغييرات ضرورية في الهيكل التنظيمي، مثل :الاعتماد على فرق العمل المدارة ذاتيًا، ووحدات العمل المستقلة لتحقيق التنسيق والرقابة التنظيمية وزيادة القدرة على الوصول إلى حلول مبتكرة للمشكلات من خلال مشاركة أعضاء المنظمة لمعرفتهم الضمنية.[1]

❖ **التنافسية Competitiveness :**

ويشير هذا البعد إلى ميل المنظمة إلى تحدي المنافسين، ويرى الخبراء أن هذا البعد ينعكس في ميل المنظمة إلى منافسة الآخرين في الصناعة بشكل عدواني، رغبة منها في التفوق عليهم .

ولم يفرق العديد من الباحثين بين هذا البعد وبعد المبادرة .في حين ركز البعض على التفرقة بينهما؛ لأن المبادرة تشير إلى الريادة من جهة الاستحواذ على الفرص السوقية، في حين ترتبط العدوانية التنافسية بعلقة المنظمة بالمنافسين .فالمبادرة تعد استجابة للفرص في السوق، لكن العدوانية التنافسية تعد استجابة للتهديدات[2].

[1] شيماء محمد فهمي حلواني، واقع ابعاد الريادة في الاعمال الصناعية، رسالة ماجستير في إدارة الاعمال، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، فلسطين، 2017 ص،29.

[2] نبيلة عباس كامل الشال، مرجع سابق، ص،109.

خامسا: خصائص ريادة الاعمال

هناك عدد من الخصائص لريادة الأعمال لعل من اهمها:

أ) الابتكار والإبداع:

تتصف ريادة الأعمال بالإبداع والابتكار، وتحويل تلك الأفكار إلى منتجات وخدمات مربحة وهي أكثر بكثير مما يمكن أن تتصف به المؤسسات الصغيرة، هذا الابتكار والإبداع يحقق لريادة الأعمال الميزة التنافسية المستديمة التي تخلق الثروة، أن تظهر تلك الإبداعات والابتكارات بصيغة منتجات جديدة، أو خدمات ذات قيمة مضافة، أو أساليب إدارية وعملية وتقنية جديدة[1].

ب) المبادرة:

ان خاصية المبادرة تتمثل في قدرة الشخص الريادي على صياغة الأهداف ومن ثم وضعها موضع التنفيذ بكفاءة، وكذلك قدرته على حل ومعالجة المشكلات التي تنشأ .وأن المبادرة لدى الشخص الريادي قد تكون في مجالات متنوعة، مثل حل الصراعات التنظيمية داخل المنظمة، أو اتخاذ القرارات للدخول إلى أسواق جديدة، أو اتخاذ القرارات لاعتماد التحالفات الاستراتيجية، وغيرها.

ج) استغلال الفرص:

إن الأشخاص الرياديين يستطيعون الحصول على ميزة من خلال استغلال الفرص المتاحة بالتغير المستمر لحاجات الزبائن إلى منتجات وخدمات جديدة، وكذلك فإن استغلال الفرص يتحقق من خلال اكتشاف الفرص، ومن ثم اتخاذ القرار لاستغلال واختيار الفرصة المناسبة من بين مجموعة من الفرص المتاحة.

د) الرؤية:

تعد الرؤية الواسعة والبعيدة المدى من الخصائص المهمة للريادي فهي تجعلهم يتنبؤون بالمستقبل ويحلمون به، ويعملون على جعله حقيقة واقعة من قبلهم أو من قبل الآخرين، وإن الرؤية تعبر عن مجموعة من المهارات الفكرية والخاصة أو امتلاك المعرفة والجوانب العلمية والتخطيطية واستناده وارتكازه على الأطر والمفاهيم العلمية والمعرفية والقدرة على تحديد السياقات والنظم وصياغة الأهداف على أسس الرشد والعقلانية[2].

---

1 سعيد ضيف، نحو تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تعزيز دور ريادة منظمات الأعمال :مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 5، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة 2020 ص،37.

[2] رزق الله بن عبد الله اليزيدي، مرجع سابق، ص،04.

خامسا: المزايا الاقتصادية لريادة الاعمال

لرياده الأعمال مزايا اقتصادية وهو أمر حتمي وطبيعي، وقد تناول العديد من الباحثين مزايا ريادة الأعمال حيث تمت الاشارة إلى أن من أهم المزايا الاقتصادية لريادة الأعمال أنها تؤدي دورًا كبيرًا في التنمية الاقتصادية، ومن اهم مميزاتها نذكر:

- تحسين مستوى الإنتاجية ويتحقق ذلك في المؤسسة الريادية من خلال رزمة من خلال الإجراءات والسياسات في المؤسسة.
- استيعاب التكنولوجيا حيث تمتاز المؤسسات الريادية بقدرتها على استيعاب التكنولوجيا الحديثة والعالمية والالتزام بالمواصفات الدولية وزيادة القيمة المضافة.
- تُعدّ ريادة الأعمال من آليات التطوير الإستراتيجي.
- تُشكّل ريادة الأعمال جزءاً من مدخلات اتّخاذ القرارات المرتبطة باستخدام الموارد من أجل الوصول إلى توفير خدمة أو منتج جديد، وتحتوي على مهارات إداريّة تعتمد على المبادرات الفرديّة من أجل استخدام الموارد المتاحة بشكل أفضل.
- تساهم ريادة الأعمال بتحفيز دور الإبداع في المنشآت؛ عن طريق البحث عن الفُرص الجديدة، والحرص على تنفيذها من خلال الاستفادة من الموارد، وذلك لتحقيق إنجازات غير مسبوقة.
- منح القوى العاملة الشعور بالرضا الوظيفي من خلال توفير فرص العمل
- تعتمد ريادة الأعمال على تنفيذ مجموعة من الإجراءات لتعزيز تحملها للمخاطر.
- تساعد ريادة الأعمال على تحقيق الأرباح، والمشاركة في المجتمع من خلال دورها المهم للمنشآت.
- تهتمّ ريادة الأعمال بتعزيز التنسيق بين العملية الإنتاجيّة والجهد المبذول في العمل.
- خلق بيئة تنافسيّة شريفة بين المنظمات القائمة، وبالتالي إيجاد المنتجات ذات الجودة الأعلى.
- تقديم عدد أكبر من الخدمات والمنتجات للأفراد في أسواق جديدة مستحدثة.
- إعطاء الحافز والدعم الكامل لتحقيق إنجازات غير مسبوقة.
- تساهم في رفع المستوى المادي لرائد الأعمال والعاملين في منظمته وكذلك الحد من هجرة أصحاب الخبرات والمواهب من خلال إتاحة فرص عمل مناسبة لقدراتهم ومؤهلاتهم، وتنمية الاقتصاد الوطنيّ.[1]

[1] شيماء محمد فهمي حلواني، مرجع سابق، ص،22.

المطلب الثاني العوامل الأساسية للنهوض بالمشاريع الريادية صفات رائد الاعمال الريادي حاضنات شركات ريادة الاعمال:

للنهوض بالمشاريع الريادية، يلعب الرائد الريادي دورًا حيويًا، حيث يتميز بصفات مثل الرؤية، والابتكار، والمرونة. كما تلعب حاضنات الشركات وبرامج ريادة الأعمال دورًا مهمًا في توفير الدعم والتوجيه للمشاريع الناشئة، وتوفير البيئة المناسبة لنموها وتطورها.

أولا: تعريف الريادي

يعرف الريادي بأنه الشخص الذي لدية المقدرة على تحويل الابتكارات والأفكار الجديدة إلى أعمال ناجحة ومربحة اقتصاديا حيث يمتلك الجرأة الكافية للمخاطرة بتطبيق الفكرة وإعطائها ما يلزم من جهد ومال ووقت.

الريادي هو الشخص الذي يستطيع تنظيم وإدارة الأعمال مع تبني المخاطرة لتحقيق الربحية، وقد تم تعريفه، على أنه الشخص الذي تكون لديه مقدرة عالية على الانجاز، أي ان الريادي هو إنسان غير تقليدي، والذي يقوم بالأعمال بطريقة مميزة ومبتكرة فالريادي الناجح يظهر قدرة على فهم محيطه ويتعامل مع الآخرين بإيجابية، واستثمار أفضل ما لديهم من قدرات لتحقيق مفهوم ريادية الشركة.

الريادي هو الإنسان غير التقليدي والذي يتوج أعماله بطريقة مميزة مبتكرة والأهم من ذلك أنه قادر على اتخاذ القرار في ظروف غامضة ترتفع فيها نسبة المخاطرة والريادي ذو سلوك اقتصادي ولديه واقعية قوية لبلوغ الهدف، إنه الإنسان ذو الآراء المميزة، وصاحب الخيال الواسع.

وعرف (Drucker Peter) المقاول بأنه الشخص الذي يستطيع أن يجعل المصادر الاقتصادية أعلى إنتاجية مما سبق.

المقاول أنه الشخص الذي يقوم بوظائف المشروع الرئيسية ويكون مسؤولا على اتخاذ القرارات وتحمل المخاطر، وبالتالي يجب أن تتوفر في المقاول، روح المسؤولية التي تعتبر ضرورية من أجل ادارة المشروع بطريقة عقلانية وفعالة، فهو الشخص الذي يجتمع فيه وظيفتان تحمل المسؤولية عند المخاطر التي يتعرض لها المشروع، والقيام بأعمال الإدارة.

وعليه فالمقاول (الريادي) هو الشخص الذي ينجح في اكتشاف وتحديد الفرصة في بيئته، والذي لديه القدرة على جمع الموارد اللازمة لاستغلالها مع تحمل المخاطرة، ويتصف كذلك بالثقة بالنفس المهارات والقدرات التسييرية والقدرة على الإبداع وكل هذا من أجل خلق قيمة معينة[1].

[1] محمد فلاق ريادة الاعمال –المقاولاتية–من الفكرة الى التجسيد الطبعة الاولى الفا للنشر والتوزيع الجزائر 2022 ص 40.

يحتاج المقاول إلى مجموعة مواصفات تجعل منه المقاول الناجح والمسير الجيد، حيث تتعدد هذه الصفات والمهارات ونذكر منها ما يلي:

ثانيا: صفات رائد الاعمال "الريادي"

أ) الخصائص الشخصية للرياديين: صفات رائد الأعمال:

- ✓ **الحاجة للإنجاز:** تعد الحاجة للإنجاز دافعاُ لتقديم ما هو أفضل ومتميز في المواقف التنافسية .وهي سمة أساسية من سمات الريادي الناجح الذي يتحمل مسؤولية تحديد الهدف وبلوغه
- ✓ **الثقة بالنفس:** لو بحثنا في سجل إنجازات الرياديين لوجدنا أن أهدافهم المحققة نابعة من ثقتهم بأنفسهم أولا، وتحقيق التميز بين الآخرين، لأن الثقة تنشط جوانبهم الإدراكية والتصويرية.
- ✓ **الرغبة في ا لاستقلالية:** يرغب الريادي أن يكون مستقلا في عمله، ولا يعتمد على الآخرين في بلوغ أهدافه، لهذا فإنه ينجز أعماله ويديرها بمسؤولية عالية، إذ تتبع هذه المسؤولية من الروح القيادية التي يتمتع بها الريادي وبقدرته على مواجهة وتحمل الصعوبات، ويلاحظ عدم اندفاع الرياديون للعمل في المنظمات الكبيرة أو البيروقراطية استجابة لدوافعهم وثقتهم الداخلية[1].

ب) الخصائص الإدارية :وتشمل:

- ✓ **المهارات الإنسانية** :وتمثل المهارات الخاصة بالتعامل الإنساني والتركيز على إنسانية العاملين وظروفهم الإنسانية والاجتماعية وتهيئة الأجواء الخاصة بتقدير واحترام الذات فضلاً عن احترام المشاعر الإنسانية والكيفية التي يتم فيها استثمار الطاقات خلال بناء بيئة عمل تركز على الجانب السلوكي والإنساني وانعكاس ذلك على الأداء والتميز.
- ✓ **المهارات الفكرية** :يتطلب من الريادي امتلاك مجموعة من المهارات الفكرية الخاصة وامتلاك المعارف والجوانب العلمية والتخطيطية والرؤيا لإدارة المشروع الصغير وكيفية ارتكازه على الأطر والمفاهيم العلمية والمعرفية والقدرة على تحديد السياقات والنظم وصياغة الأهداف على أساس العقلانية.
- ✓ **المهارات التحليلية** :ترتبط المهارات التحليلية مع المهارات الفكرية وتهتم المهارات التحليلية بتفسير العلاقات بين العوامل والمتغيرات المؤثرة على أداء المشروع وتهتم هذه المهارات بتحليل الأسباب وتحديد عناصر القوة والضعف للبيئة الداخلية والفرص والتهديدات في البيئة الخارجية، كما تركز هذه المهارات على تحديد السلوكيات الخاصة بالمنافسين وتصوراتهم المستقبلية.
- ✓ **المهارات الفنية** :وتتمثل بالمهارات الأدائية ومعرفة طبيعة العلاقات بين المراحل الإنتاجية والمهارات التصميمية للسلع ومعرفة كيفية أداء الأعمال الفنية خاصة فيما يتعلق بتصميم المنتج

[1]أحمد حامد أحمد كوفان، أثر العوامل الشخصية والعائلية في نية تأسيس المشروع الريادي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد الثالث العدد الرابع، كلية التجارة والعلوم الإدارية، جامعة ظفار سلطنة عمان، ابريل 2019 ص، 46_45.

وكيفية تحسين أداءه وكل ما يرتبط بالجوانب الفنية والتشغيلية ومعرفة كيفية تركيب الأجزاء وصيانة بعض المعدات، وهذه المهارات تكون ذات تأثير كبير في بعض المشاريع ذات الطابع الفني كالنجارة وصناعة الأثاث وغيرها[1].

- ✓ المهارات التفاعلية: وهي قدرات الاتصال نقل واستلام المعلومات، ردود مناقشة القرارات قبل إصدارها الإقناع ... إلخ التي يحتاجها المقاول في حالة تحويل الصلاحيات اللازمة لإدارة النشاط للآخرين.
- ✓ **المهارات الانسانية:** وتتمثل في القدرات التي تمكن المقاول من تطوير علاقاته مع مرؤوسيه وزملائه لخدمة المقاولة والمؤسسة بشكل عام، حيث أن هذه العلاقات تبنى على الاحترام والثقة والدعم المستمر للعنصر البشري داخل المؤسسة والاهتمام بمشكلاته خارجها وهي قدرات تتعلق بالجذب والتحفيز والاستمالة للآخرين والمعاملة الحسنة والتصرف اللبق مع الجميع.
- ✓ **مهارات فكرية:** تتمثل في اكتساب أسس ومبادئ علمية في ميدان الإدارة واتخاذ القرار والمحاكمة المنطقية وتحليل المشكلات وإيجاد العلاقات بين المشكلات وأسبابها وحلولها ... إلخ
- ✓ **مهارات تحليلية:** أي القدرة على التفكير المجرد حيال نظرتهم إلى مقاولاتهم التي تعمل ككل وليس كجزء وأن أجزاءها ووظائفها تترابط مع بعضها البعض لتصبح كلا في محيطها، حيث أن هذا الإدراك في حد ذاته تخوله تعقيدات العمل الحاصلة أمامه بعد مواجهته أغلبية المشاكل ليتمكن فيما بعد من وضع الحلول المناسبة.[2]

ثالثا: حاضنات شركات ريادة الاعمال

أ) مفهوم حاضنات الاعمال

اختلفت التعاريف التي تناولت مفهوم حاضنات الأعمال، واتسمت أغلبيتها بعدم الشمولية والدقة،

وذلك لتعدد أنواع هذه الأخيرة، لكن هذا الاختلاف لم يصل درجة تناقض وجهات نظر المفكرين والهيئات الاقتصادية حول تعريفها وخصائصها.

حاضنات الأعمال هي" هيئات تقوم ولفترة محددة من الزمن بتقديم خدمات ومساعدات واستشارات لأصحاب المشروعات المبدعة الناشئة وحاملي الأفكار المبتكرة الذين يرغبون في إنشاء مؤسسات خاصة بهم، إلا أنهم بحاجة للدعم والخبرات وتسهيل بعض الإجراءات خاصة المتعلقة بمرحلة الانطلاق وأيضا المرافقة، وذلك من أجل ضمان نجاح ونمو واستمرارية مشاريعهم."

[1] عمر علي إسماعيل، خصائص الريادي في المنظمات الصناعية وأثرها على الإبداع التقني، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4 ال عدد12، كلية الإدارة والاقتصاد قسم الإدارة الصناعية، جامعة الموصل، العراق، 2010ص 15.

[2] محمد فلاق مرجع سابق ص 43.

يمكن تعريفها على أنها " :بناء مؤسسي حكومي أو خاص تمارس مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تقديم المشورة والنصح والخدمات المساعدة، والمساعدات المالية والإدارية والفنية لمنشآت الأعمال والصناعات الصغيرة سواء في المراحل الأولى لبدء النشاط أو أثناء ممارسته أو من خلال مراحل النمو التي تمر بها المنشآت المختلفة .كما توفر هذه الحاضنات فرصا للشراكة في الخدمات المكتبية والتجهيزات والآلات والتأجير ونقل التقنيات ...وغيرها."

أما المشرع الجزائري فقد أخذ بالتعريف الفرنسي وضمن مفهوم الحاضنات في المشاتل وعرفها على أنها "مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية[1]."

تعريف المفوضية الأوربية :حاضنات الأعمال هي مكان تتركز فيه مؤسسات أنشئت حديثا، في فضاء محدود، دف زيادة حظوظها في النمو وزيادة نسب نجاحها، بمساعدة بنيوية قياسية تحتوي على تجهيزات مشتراة هاتف، فاكس، أجهزة إعلام آلي...الخ، وتمدهم بمساعدات في التسيير وخدمات المساندة، وتهدف أساسا إلى التنمية المحلية وخلق مناصب الشغل، وبصفة هامشية نقل التكنولوجي.

تعريف الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية:

"هي أداة للتنمية لاقتصادية مصممة لتسريع نمو ونجاح منشآت الأعمال، من خلال منظومة من مصادر وخدمات ودعم ومساندة الأعمال والهدف الأساسي لحاضنات الأعمال هو إنتاج مؤسسات ناجحة تترك البرنامج الحاضنة قادرة ماليا على النمو والاستمرار[2] ."

ب) أنواع حاضنات الأعمال :

تعددت المعايير والأسس التي على أساسها يتم تصنيف حاضنات الأعمال، ونذكر فيما يلي الهدف من تلك التصنيفات

من حيث الهدف :حاضنات ربحية وأخرى غير ربحية.

من حيث الاختصاص :حاضنات مختصة (تضم حاضنات تصنيعية، حاضنات تكنولوجية وبحثية، حاضنات ذات تقنيات تخصصية، حاضنات اختصاصية في الخدمات، حاضنات اعمال مكتبية، حاضنات ذات أهداف خاصة) ، وحاضنات متعددة الاختصاص (وتضم حاضنات ذات خدمات متكاملة، حاضنات مجازية.)

[1] احمد دروم واخرون، الجزء الأول، ص 174.

[2] لمياء عبد الحميد عبد النور عبد الدايم، الفكر الاستراتيجي الاقتصادي كإطار مرجعي لحاضنات الاعمال من خلال المشروعات الفنية الصغيرة، مذكرة ماجستير، جامعة حلوان، مصر،2011 ، ص86.

من حيث الجهات الراعية لها :حاضنات مرتبطة بالحكومة، حاضنات مرتبطة بالقطاع الخاص، حاضنات مرتبطة بالمؤسسات الكبيرة، واخرى مرتبطة بالجامعات ومراكز البحث.

من حيث طبيعتها :حاضنات أعمال دولية، حاضنات أعمال اقليمية[1].

ج) **أهمية حاضنات الاعمال:**

- تمثل مصدرا من مصادر الابداع.
- تساهم في توسيع القاعدة الاقتصادية من خلال استثمار الأفكار الريادية الناجحة وتحويلها الى مشاريع اقتصادية واعدة.
- تساهم في تطوير القدرة التنافسية والتصديرية للمؤسسات الوطنية من خلال قيام الحاضنة التقنية بتعزيز علاقة الترابط والشراكة بمؤسساتها التقية خارج محيطها.
- تساهم في إيجاد فرص عمل جديدة ومستقرة.
- تساهم في نقل التكنولوجيا واستحداث تكنولوجيا تتناسب مع ظروف البيئة المحلية مما يؤدي الى زيادة مستوى جودة وتميز المنتجات الوطنية[2].

المطلب الثالث: المداخل الفكرية لريادة الاعمال

تشير ريادة الأعمال كظاهرة اقتصادية واجتماعية إلى الواقع الاقتصادي والاجتماعي على مختلف المستويات الفردية والتنظيمية والمجتمعية، كما تعالج الانشغالات والتوقعات النابعة من السياسيين والممارسين والمديرين، ويمكن حصر أهم المداخل الفكرية لريادة الأعمال في النقاط التالية:

أولا: ريادة الأعمال كظاهرة اجتماعية واقتصادية

يلعب رائد الأعمال دور خاص لا غنى عنه في تطور النظم الاقتصادية الليبرالية، فهم غالبًا ما يكونون أصل الابتكارات الراديكالية سواء كانوا يعملون لحسابهم الخاص أو يعملون في المؤسسات (كموظفين)، وفي سياق ذلك يبرز الدور المتميز لرجل الأعمال حتى أنه يجادل بأن الأفراد الذين لديهم القدرة للابتكار هم من يستحقون أن يُطلق عليهم اسم رواد الأعمال، ومن هذا المنظور تمثل ريادة الأعمال محركًا حقيقيًا لتطوير الاقتصاد ذلك أنها تضع مفهوم المهارات في صميم العلاقات بين الأفراد والمؤسسات التي يعملون فيها أو الذين يقومون بأعمال تجارية معها، وبذلك أصبح الأفراد على نحو متزايد رواد أعمال يتفاوضون ويعززون

[1] احمد دروم واخرون، الجزء الأول، ص،177.

[2] مبارك بلالطة، حاضنات الاعمال في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد الثاني، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، لعدد الثاني، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2006 3 ص،18-17.

مهاراتهم في مجال إنشاء مشروع جديد كمصدر للتجديد للنسيج الاقتصادي، خلق فرص العمل، النمو الاقتصادي، الابتكار و "التدمير الخلاق"، إحداث الطفرات الهيكلية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: ريادة الأعمال كمجال بحثي

تعود الأسس التاريخية لريادة الأعمال إلى علم الاقتصاد، حيث تم الاهتمام كثيرًا بأنشطة ريادة الأعمال، أي ان رواد الأعمال هم قبل كل شيء مجازفون يستثمرون أموالهم الخاصة وينسقون بين الموارد من أجل إنتاج السلع، حيث ينشئون ويطورون أنشطة اقتصادية لتحقيق أرباحهم الخاصة.

بالإضافة الى ما سبق أصبحت ريادة الأعمال مادة أكاديمية متميزة في العديد من الجامعات والمؤسسات التعليمية حول العالم. تهدف هذه المادة إلى تعليم الطلاب المفاهيم والمهارات الضرورية لبدء وإدارة الأعمال الناشئة بنجاح. تتضمن المناهج الأكاديمية في مجال ريادة الأعمال مجموعة متنوعة من المواضيع، بما في ذلك: "تحليل السوق والتسويق، إدارة المشاريع الناشئة، ريادة الأعمال الاجتماعية، التكنولوجيا والابتكار...."[1]

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية تمثل عملية تحقيق النمو والتحسين في مستوى العيش والرفاهية الاقتصادية للمجتمعات. يتمثل هدفها الأساسي في تعزيز الإنتاجية وزيادة الثروة الوطنية، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين جودة حياة الأفراد.

حيث ان التنمية الاقتصادية تعتبر هدفًا حيويًا للعديد من البلدان، حيث تسهم في تحسين مستوى المعيشة، وتخفيف الفقر، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية(Economico Développent concepts)

أ) التنمية:

"هي الانتقال من حالة التخلف الى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي"[2].

كما تعرف التنمية على انها عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى.

[1] ربيع بلايلية، مرجع سابق، ص،226.

[2] عبد اللطيف مصطفى، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية للنشر، بيروت، لبنان، 2014 ص 15.

وهي "تنمية طاقات الإنسان إلى أقصى حد مستطاع، أو أنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان للوصول بالإنسان إلى مستوى معين من المعيشة."[1]

التنمية هي عملية التغيير واعي يحدث في المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ويتم ذلك وفق خطة مرسومة. [2]

ب) التنمية الاقتصادية:

عرفها البعض بانها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف الى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغييرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي.

ويعرفها البعض أيضا بالمفهوم الواسع بانها "رفع مستدام للمجتمع ككل وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل."[3]

وعرفها **سعد الدين ابراهيم** ":التنمية الاقتصادية بأنها انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع"، أما العناصر الرئيسية لمضمون التنمية فهي:

- أنها عملية داخلية ذاتية، بمعني أن كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة في داخل الكيان نفسه وأن أي عوامل أو قوي خارج هذا الكيان لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة.
- هي عملية ديناميكية مستمرة، أي أنها ليست حالة ثابتة.
- أنها عملية ليست ذات طريق واحد، وانما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات وباختلاف وتنوع الإمكانيات الكامنة في داخل كل كيان[4].

التنمية الاقتصادية باختصار هي "عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة طويلة من الزمن."[5]

---

[1] حجيلة رحالي، التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر، العدد الثالث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ديسمبر، 2016 ص 4.

[2] ياسين بوضياف، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد الخامس، جامعة الشلف، الجزائر، 2016 ص185.

[3] مدحت القريشي التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات الطبعة الاولى دار وائل للنشر والتوزيع الأردن 2007 ص 121.

[4] ياسين بوضياف مرجع سابق ص 186.

[5] ميير بالدوين، التنمية الاقتصادية، ترجمة حسين زكي احمد، المؤسسة المصرية العامة للنشر والتوزيع والطباعة، الإسكندرية مصر، ص 5.

ج) عناصر التنمية:

- **الشمولية:** فالتنمية هي تغير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي المادي، ولكن أيضا على الجانب الثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي، وبذلك تكون التنمية تعني التوازن في البنية القطاعية للاقتصاد والتوازن الاجتماعي بين المناطق الجغرافية ولفئات الاجتماعية، وتوطن القدرة التكنولوجية، والاعتماد على الذات، وبناء اقتصاد وطني متكامل.
- **ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد:** لأن الزيادة في الدخل النقدي لا تضمن في حد ذاتها تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، حيث تبين مختلف الدراسات أن من أهم خصائص الطبقة الفقيرة في المجتمعات اُلمتخلفة: سوء التغذية، وارتفاع معدل الأمية، وسوء الحالة الصحية، وسوء المسكن وازدحامه.
- **حدوث زيادةٍ مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لفترةٍ طويلة من الزمن** :مما يعني أن التنمية عمليّة طويلة الأجل، أي أنها تتصف بالاستمرارية أو الديمومة.
- **حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة** :إذ أن الفهم الصحيح لعملية التنمية يعني توزيع ثمار النمو على نحو أكثر عدالة في المجتمع، وأن يستطيع المجتمع كله من خلالها أن يحقق إشباعا لحاجاته الضرورية[1].

د) ابعاد التنمية الاقتصادية:

تتضمن التنمية ابعادا مختلفة ومتعددة تشمل ما يلي:

1) البعد المادي للتنمية (Material Dimension of Development)

يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض للتخلف، وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة، إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من راس المال، الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي، وتكوين السوق الداخلية.

2) البعد السياسي للتنمية (Political Dimension of Development)

ان انتشار فكرة التنمية عالمياً جعل منها إيديولوجية، وحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال حيث ان التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي .ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية الى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة.

فاذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية ا لاستعانة بالمصادر الاجنبية من راس المال والتكنولوجيا، الا ان هذه المصادر يجب ان تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود الى السيطرة على اقتصادات البلدان النامية.

[1] سعيدة ضيف، مرجع سابق، ص 34.

3) البعد الاجتماعي للتنمية (Social Dimension of Development)

ويتضمن اجتثاث الفقر وإشباع الحاجات الأساسية للسكان، والتوزيع الأكثر عدالة للدخل وقد تغيرت النظرة الى الفقر في عقد الستينات وأصبح ينظر لها بانها مرتبطة بالبطالة، وأصبح هدف التنمية اشباع الحاجات الاساسية.

وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة الى النمو الى الفهم المستند الى الحاجات الانسانية وبذلك أصبحت التنمية هي تنمية الانسان[1].

4) البعد الحضاري للتنمية (Civilized Dimension of Development)

يعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية. فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية، بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.

5) **البعد الدولي للتنمية(International Dimension of Development)**

ويتضمن مفهوم التعاون الدولي وعلاقته بالتنمية في إطار المنظمات والاتفاقيات والنظام العالمي والتكامل الإقليمي. حيث ان فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت الى تبني التعاون على المستوى الدولي والى ظهور الهيئات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي .ولهذا فقد أطلقت الامم المتحدة في عام 1961 تسمية عقد التنمية الاول والذي استهدف تحقيق معدل للنمو الاقتصادي[2].

هـ) اهداف التنمية الاقتصادية:

تسعى التنمية الاقتصادية الى تحقيق العديد من الأهداف وهي كما يأتي:

- **رفع مستوى المعيشة** :يعتبر تحقيق مستوي مرتفع للمعيشة من بين الاهداف الهامة التي تسعي التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيرها وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة، ما لم يرتفع مستوي معيشة السكان وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات.
- **زيادة الدخل القومي: تعتبر** زيادة الدخل القومي من أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، ذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية، إنما هو فقرها وانخفاض مستوي معيشة سكانها ولا سبيل للقضاء على هذا الفقر، وانخفاض مستوي المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي[3].

[1] رزق الله بن عبد الله اليزيدي، مرجع سابق، ص 6.

[2] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 133.

[3] ياسين بوضياف، مرجع سابق، ص 186.

- **تقليل التفاوت في الدخول والثروات:** إن الدخل في البلدان المتخلفة بفوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات إذ تستحوذ طائفة قليلة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروتها، كما تحصل على نصيب عال من الدخل القومي، بينما لا تملك غالبية الأفراد من المجتمع إلا ثروتها نسبة بسيطة جدا من ثروتها، كما لا تحصل إلا على نصيب متواضع من الدخل القومي ومثل هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول في تلك البلاد يؤدي إلى:

إصابة المجتمع عادة بأضرار جسيمة حيث يعمل على تردده بين حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر. وهنا يلجأ الأغنياء الذين استحوذوا على كل الثروة ومعظم الدخل إلى اكتناز جزء كبير من الدخل ولا تنفقه في الأجل الطويل مما يؤدي إلى ضعف القدرة للجهاز الإنتاجي والبطالة ولو أعيد إنفاقه على شراء السلع والخدمات في السوق لعمل ذلك على زيادة نشاط الأعمال، وبالتالي زيادة تشغيل العمال.[1]

هذا وقد تم صياغة اهداف التنمية بصفة عامة من طرف الأمم المتحدة في الدورة السابعة والخمسون واشتملت على الاتي:

- ✓ القضاء على الفقر بجميع صوره.
- ✓ القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي.
- ✓ تحسين أنماط المعيشة والصحة ومستوى الرفاهية.
- ✓ ضمان التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم للجميع.
- ✓ تخفيض معدلات وفيات الاطفال.
- ✓ تحسين العناية الصحية للنساء في حالات الوضع.
- ✓ إقامة شراكة عالمية من اجل التنمية[2].

[1] لخضر بن سعيد، متطلبات التنمية الاقتصادية وضرورة اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد التاسع، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، ديسمبر، 2014 ص 64.

[2] عبير محمد علي عبد الخالق، تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، العدد 13 جامعة الإسكندرية، مصر، ص 46.

المطلب الثاني: شروط التنمية الاقتصادية وعقباتها

تحقيق التنمية الاقتصادية يعتبر هدفًا أساسيًا للكثير من الدول حول العالم، إلا أنه يتطلب توافر عدة شروط ويواجه عدة عقبات.

أولا :شروط التنمية الاقتصادية

1. الموارد البشرية(Human Resources)

ان الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الافراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الانتاجية .وتلعب الموارد البشرية دوراً مهماً جداً في عملية التنمية، حيث ان الانسان هو غاية التنمية وهو وسيلتها في نفس الوقت .وحيث ان الانسان غاية التنمية لذلك فان الهدف النهائي لها هو رفع مستوى معيشة الانسان .وحيث ان الانسان هو في ذات الوقت وسيلة التنمية فانه هو الذي يرسم وينفذ عملية التنمية، وان ثمار التنمية ناتجة عن النشاط الانساني .ومن هنا تتبين اهمية الموارد البشرية في عملية التنمية.

والعمل ليس هو عاملاً رئيسياً من عوامل الانتاج فحسب بل هو المستفيد الرئيسي من النمو ومن التنمية الاقتصادية .ففي معظم البلدان النامية ان العمل هو من العوامل الانتاجية الفائضة، وان عدم استغلاله الاستغلال الامثل سوف يخفض من مستوى الانتاج وبالتالي مستوى المعيشة .وكما ارتبطت التنمية الاقتصادية بتراكم راس المال فان تنمية الموارد البشرية ترتبط بتراكم راس المال البشري والمرتبط أصلاً بالتعليم والتدريب والتغذية الخ .والتي تنعكس على الناتج الوطني وعلى مستوى الانتاجية، مما يؤدي الى استغلال أكفأ للموارد الاقتصادية .ولهذا فان عملية تخطيط التنمية ينبغي ان تتضمن تخطيطاً للموارد البشرية بهدف تحقيق وضمان استمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه[1].

2. نظام تسييري ورقابي فعال:

يعتبر التسيير الجيد والفعال مصدر كل الموارد، فهو الذي يخلق الثروة وينميها ونقيضه (سوء التسيير) هو الذي يدمر الثروة عن طريق التبذير والإسراف وسوء الاستخدام والتعطيل.... الخ ويقع هذا التبذير عادة عن غير وعي ولا قصد من طرف بعض المسيرين لهذا ينبغي تحويل طريقة التسيير من التسيير الإداري بالمهام إلى التسيير الإداري بالأهداف.[2]

3. التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي(Technology and Technical Progress)

هناك العديد من التعريفات لمفهوم التكنولوجيا، ورغم الاختلاف الجزئي أو اللفظي أحياناً فيما بينها فإنها تتفق على ان التكنولوجيا تعني باختصار معرفة كيفية القيام بالإنتاج .

---

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 137.

[2] عبد الكريم بعداش، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الرابع، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، أكتوبر، 2020 ص 108.

ان التقدم التكنولوجي أو التغير التكنولوجي يعني تغيراً في المعرفة الخاصة بالإنتاج، والتغير في المنتج، وقد يعني ذلك تحسناً في المنتج القديم أو ظهور منتج جديد .وحيث ان التنمية الاقتصادية تتطلب فيما تتطلب زيادة مستمرة في مقدار السلع والخدمات المنتجة، وهذا بدوره يتطلب توسيع الطاقات الانتاجية للوحدات المنتجة، وعليه فان تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم وتغير تكنولوجي من أجل توسيع الطاقات الإنتاجية وتشغيل هذه الطاقات .فالتقدم التكنولوجي يلعب دوراً مهماً في تحقيق النمو في الانتاج، وان دور التقدم التكنولوجي في تحقيق النمو قد ظهر جلياً في الدراسة التي قام بها بعض الاقتصاديون، حيث وجدوا بأن مستلزمات الانتاج ساهمت في نصف النمو المتحقق في الولايات المتحدة الامريكية، اما النصف الباقي فيعود الى تحسن تكنولوجيا الانتاج والادارة والتنظيم .كما أن النمو الذي تحقق في بريطانيا، خلال الثورة الصناعية، كان السبب الرئيسي لذلك هو التقدم التكنولوجي، أما تراكم راس المال فقد لعب دوراً ثانويا.

كما ان التقدم التكنولوجي يلعب دوراً في زيادة مستوى الكفاءة الانتاجية، وان هذه الزيادة تأخذ شكل التحسن في الانتاج أو تقليل تكاليف الانتاج .وبهذا المعنى فان التقدم التكنولوجي يؤدي الى حصول حركة الى الخارج في منحنى امكانات الانتاج.

4. الموارد الطبيعية (Natural Resources)

حيث يرى الاقتصاديون بان الموارد الطبيعية تلعب دوراً اساسياً في عملية التنمية .ويشار في هذا الصدد الى ان توطن النشاط الاقتصادي خلال الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر قد تأثر بشكل حاسم بالموارد الطبيعية .اذ ان وجود الحديد والصلب في بريطانيا في بداية الثورة الصناعية قد حدد ليس فقط توطن النشاط الصناعي ولكنه ايضاً قد حدد طبيعة التصنيع فيها .كما ان ثروة الموارد الطبيعية هي التي مكنت كلاً من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة من الوصول الى مستويات عالية من الدخل الفردي رغم انخفاض نسبة التجارة الدولية الى الدخل القومي .وعلاوة على ذلك هناك بعض الامثلة لبلدان اعتمد نموها بشكل كلي على مواردها الطبيعية كما هو الحال في البلدان المنتجة للنفط في الشرق الاوسط[1].

ثانيا :عقبات التنمية الاقتصادية

أ) العقبات الاقتصادية:

- **الازدواجية الاقتصادية:**

يصف الحالة التي **(Economic Duality)** ان مصطلح الازدواجية الاقتصادية تجد البلدان النامية نفسها فيها خلال المراحل الاولى للتنمية، وان مثل هذه الظاهرة تترك آثارها على نمط ووتيرة التنمية .وهناك تفسيرات مختلفة للازدواجية، ولكنه بشكل عام فإنها تشير الى التقسيمات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني والتي تنعكس في الفروقات في مستوى التكنولوجيا فيما بين القطاعات او الاقاليم وكذلك

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 139.

الفروقات في درجة التطور فيما بينها، وكذلك في العادات والتقاليد الاجتماعية فيما بين النظام الاجتماعي المحلي والنظام الاجتماعي المفروض (**attitudes**) والمواقف من الخارج.

- **حلقة الفقر المفرغة:**

يشير مفهوم "الحلقة المفرغة" الذي طرحه الاقتصادي الألماني **Nurkse**إلى أنه يعمل على الحفاظ على مستوى منخفض للتنمية في البلدان النامية، وبالتالي يحافظ على حالتها الفقيرة. يعود أصل هذا المفهوم، كما تم ذكره سابقًا، إلى حقيقة أن الإنتاجية الكلية في البلدان الفقيرة منخفضة، وذلك بسبب انخفاض مستوى الاستثمار نتيجة انخفاض المدخرات ومستوى الدخل، إلى جانب عدم كمال السوق بسبب التخلف الاقتصادي. وتؤكد حلقات الفقر هذه على أن هناك ضعفًا في الطلب على الاستثمار ونقص في الموارد المادية والمالية.

نتيجة لذلك، تجد البلدان النامية صعوبة في التوفير والاستثمار بالقدر الكافي للخروج من حالة الفقر، خاصة مع الدور الحاسم الذي يلعبه الاستثمار في تعزيز النمو الاقتصادي. ومن أجل كسر هذه الحلقة المفرغة، يجب على البلدان النامية أن تبحث عن طرق لجذب المزيد من الادخارات من الفقراء أو البحث عن مصادر تمويل خارجية.

يُعلق البعض على هذه الفكرة بالقول إنه على الرغم من أن الغالبية العظمى من سكان هذه البلدان هم فقراء، إلا أن هناك فئات غنية قادرة على الادخار والاستثمار، والتي يمكنها كسر هذه الحلقة المفرغة وتحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب[1].

ومع ذلك، ينتقد آخرون هذه الفكرة بأنها تعتمد على منهج ميكانيكي في الربط بين المتغيرات الاقتصادية، مما قد يعيق فهم العوامل المعقدة والديناميكية التي تؤثر على تطور البلدان النامية.[2]

ب) العقبات السياسية:

كانت السياسة وماتزال محور اهتمام الفلاسفة والمفكرين والساسة والمصلحين لما لها من عظيم الخطر على حياة الشعوب والدول وهي تجسيد لما توصل إليه هؤلاء في سبيل تدبير الشأن العام بما يحافظ على القيم والأفراد والممتلكات المادية والمعنوية وبالتالي فهي رأس الأمر في العملية التنموية غير أن هناك عقبات يواجهها السياسي الرسمي في هذه العملية تتمثل في الآتي:

- غياب الوعي لدى القادة السياسيين بضرورة تحقيق التنمية
- ضعف الأجهزة الحكومية وغياب المشاركة الشعبية بصورة واسعة

[1] رزق الله بن عيد الله اليزيدي، مرجع سابق، ص 8

[2] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص، 152.

- انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية وغياب الوازع الأخلاقي
- غياب الاستقرار السياسي في الدول النامية. وهذا أمر يؤثر على السياسات التنموية في الدول النامية ومنه تبدو الحاجة ماسة للعمل على ما يدعم هذا الاستقرار وخاصة من خلال الاهتمام بتنمية الوعي المجتمعي بالشأن العام وفتح المجال أمام الحريات العامة وحرية التعبير وحرية العمل السياسي والجمعوي وضرورة وضع آلية دستورية للتداول السلمي للسلطة وهذه قضايا تبدو جوهرية لتنهض هذه الدول سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

ج) العقبات الاجتماعية:

ان منظومة القيم في المجتمع وهيكل ذلك المجتمع والذي يقود عادة الى أنظمة سياسية معينة اما أن تعيق أو ان تشجع النمو الاقتصادي الحديث .ولذلك فان لهذه القيم اثرا مباشراً على التنمية .ان الكثير من التحليلات الي تربط ما بين منظومة القيم الاجتماعية وبين التنمية قد برزت إلى الوجود من خلال الاهتمام بمسألة كيفية قيام المجتمعات بإيجاد العدد المطلوب من الرياديين المنظمين لقيادة الجهد التنموي.

هناك عنصرين رئيسيين فيما يخص العقبات الاجتماعية الخاصة بالتنمية:

أولا: التنظيم

ان مفهوم المنظم والتنظيم طوره الاقتصادي الالماني والمنظم(Schumpeter) هو الشخص الذي يستخدم الاكتشافات الفنية او الطريقة الجديدة للإدارة ويطبقها بشكل عملي في مصنعه وعمله .

والمنظم هو الذي يحول الاختراع الى ابتكار من خلال تطبيق الاختراع بشكل عملي، وبذلك يؤثر على مسار التنمية.فالمنظم اذن هو الشخص الذي يمتلك التصور والادراك الكافي ليرى امكانية تحقيق الربح من خلال الابتكار[1].

وقد اعتبر المنظم أحد عوامل الانتاج الاربعة، وهو يتحمل المخاطر وعدم اليقين وهو بمثابة قائد اقتصادي والبلدان النامية، بطبيعة الحال، تفتقر الى المنظم **(الريادي)** وذلك بسبب العوامل العديدة التي تزيد من المخاطر وعدم اليقين، مثل صغر حجم السوق وتدني مستوى راس المال وتخلف التكنولوجيا وغياب الملكية الفردية وشح المهارات وعدم توفر المواد الخام بالكمية او النوعية المطلوبة وضعف الهياكل الارتكازية .

ولهذه الاسباب فان البلدان النامية تفتقر للمنظمين الرواد، الامر الذي يشكل عقبة امام عملية التنمية لديها.

ثانيا: دوافع للتنمية (Motivations for Development)

ان توفر الدوافع أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية لأنها هي التي تدفع الانسان للعمل والجد للوصول الى تحقيق الاهداف .ولهذا فان أهمية توفر الدوافع أمر حاسم في عملية التنمية الاقتصادية لدى البلدان النامية . وتجدر الاشارة إلى ان سبب بروز العدد الكبير نسبياً من المنظمين لدى الاقليات في المجتمعات هو وجود الدوافع القوية لديهم لتحقيق شيء ما من أجل التميز[2].

[1] بن عيسى معمري، التنمية اهم نظرياتها وعقبات تحقيقها، مجلة ابحاث، العدد 5 جامعة الاغواط، افريل 2018ص 69.

[2] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 156-157

د) العقبات الإدارية:

هناك عدة معوقات إدارية تحول دون وصول الدول النامية إلى تحقيق التنمية الوطنية الشاملة تتمثل فيما يلي:

- ✓ ضعف تأهيل القائد الإداري في الدول النامية حيث أن محرك المنظمة هو القائد إذ بفضله يتحقق المناخ التنظيمي الملائم، ويدفع إلى استقطاب مورد بشري فعال ويسعي دوما إلى تحقيق الأداء الفعال.
- ✓ ضعف الأجهزة الإدارية تنظيميا وماليا وبشريا وأخلاقيا.
- ✓ قلة الوعي بضرورة تنمية المورد البشري مما يؤثر سلبا على الأداء الفعال
- ✓ انتشار ظاهرة الفساد الإداري مما يؤثر على المعاملات الاقتصادية والمالية ويسهم في الشعور بالظلم وعدم الإنصاف.
- ✓ تفشي ظاهرة التسيب والجمود بالجهاز الاداري مما يؤدي إلى إفشال عملية التنمية

ويمكن أن نضيف عراقيل أخرى تبدو كذلك مفيدة لاستيعاب جملة العراقيل الإدارية وتأثيرها على عملية التنمية وهي:

- سيادة الأساليب الإدارية القديمة في العملية الإدارية.
- المماطلة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير المورد البشري.
- عدم واقعية الأهداف والخطط التي يشرف عليها الجهاز الإداري في الدول النامية لتحقيق التنمية.

هذه المعوقات تؤثر على التنمية في الدول النامية ذلك أن الجهاز الإداري هو المؤهل لإدارة عملية التنمية من حيث التخطيط والتنفيذ والرقابة، هذه الأدوار الحيوية للجهاز الإداري إن لم تؤدى بالقدرة والفعالية المطلوبتين فإن المسار التنموي لأي دولة يؤول إلى الفشل المحتوم.[1]

[1] بن عيسى معمري، مرجع سابق، ص 69-70.

المطلب الثالث نماذج التنمية الاقتصادية ومقوماتها:

نماذج التنمية الاقتصادية تشكل إطارًا نظريًا لفهم كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى العيش في البلدان المختلفة. تعتمد هذه النماذج على تحليل العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي وتحديد السياسات والإجراءات الفعالة لتعزيزه.

أولا: نماذج التنمية الاقتصادية

أ) النموذج الكلاسيكي:

ان الاقتصاد الكلاسيكي عبارة عن تصوير بارز لنظرية التنمية العامة المتحركة وهو في الاصل تحليل للعملية التي بواسطتها يمكن استخدام جزء من الفائض الاقتصادي للمجتمع في تجميع رأس المال فالمظهر الاساسي لنظرية التنمية عند الكتاب الكلاسيكيين هو تكوين رأس المال وتحليلهم هذا يبرز كثيرا من المظاهر الهامة لعملية تجميع رأس المال ولكن التاريخ أثبت فيما بعد أن الكتاب الكلاسيكيين كانوا يقللون من أهمية التقدم الفني الذي يمكن أن يوازن تناقص الغلة وقد الغت سرعة التقدم الفني حججهم فيما يختص بانخفاض معدل الربح وزيادة ايجارات الأراضي وعلى هذا فاستنتاجاتهم الخاصة بتوقف التنمية الاقتصادية تعتمد على افتراضين غير صحيحين ومخالفين للواقع وخصوصا فيما يختص بسير النظام الاقتصادي في العالم الغربي آرائهم فان موجات الكساد تنتج من زيادة المضاربات عن الحد المعقول ومن التغيرات المفاجئة في خطوط سير التجارة ويعتقد رجال الاقتصاد الحاليون أن مشكلة الاحتفاظ بالتوظيف الشامل ليست بالسهولة التي صورها الكلاسيكيون[1].

ب) نموذج أقطاب النمو:

صاحب هذه النظرية الاقتصادي فرانسوا بيرو F.Perrox والذي يرى أن النمو يكون أولا في مراكز أو أقطاب للنمو، لكن يفرق في هذا المجال بين أقطاب النمو وأقطاب التنمية فأقطاب النمو تكون في المجتمعات المتقدمة كوحدات اقتصادية مجمعة وقوية، وأن ظروف إنشائها من اقتصادية واجتماعية وثقافية موجودة، أما أقطاب التنمية فتكون في البلدان النامية إذ يمكن من خلالها تحقيق التنمية. لكن قد ينتج عن هذه العملية خللا اقتصاديا واجتماعيا إذا ما تم التركيز بشكل كبير على منطقة دون أخرى ويؤثر في النهاية على التنمية الوطنية حيث تهاجر الكفاءات العمالية إلى المنطقة الجديدة وتتمركز الاستثمارات بها.

[1] ميير بالدوين، التنمية الاقتصادية، ترجمة حسين زكي احمد، مرجع سابق، ص 33.

وقد نجحت هذه النظرية في الدول الرأسمالية وساهمت في تحقيق صناعة قوية ومتكاملة، بينما فشلت فشلا ذريعا في الدول النائية حيث اصطدمت بالواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي لهذه البلدان وأنها تصنع تمييزا جهويا داخل مناطق الوطن.[1]

ج) نموذج النمو المتوازن:

ان نظرية النمو المتوازن تتطلب تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية، وبينها وبين الصناعات الرأسمالية، وكذلك التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي، وفي النهاية تحقيق التوازن بين جهة العرض وجهة الطلب.

وتجدر الإشارة الى أن أهمية التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي تكمن في حقيقة أن عوائد الصادرات هي مصدر مهم لتمويل التنمية، فالاستيرادات تزداد مع زيادة الانتاج، كما أن التشغيل يتوسع . ولمواجهة متطلبات الاستيرادات المتنامية ولتمكين الصادرات من أن تمول التنمية، فإن البلد لا يمكن أن يوسع من تجارته الداخلية على حساب تجارته الخارجية.

ولا بد من الإشارة الى انه لم يقصد هنا بالنمو المتوازن أن تنمو كافة الصناعات بمعدل واحد، بل بمعدلات مختلفة تتحدد في ضوء مرونة الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع المختلفة بحيث يتساوى جانب العرض مع جانب الطلب[2].

د) نموذج الدفعة القوية:

يرى "روزونتين رودان" صاحب هذه النظرية أن البلدان المتخلفة يعرقل تقدمها صغر حجم السوق وهذا يتطلب جهدا استثماريا يتجاوز نسبة 13% من الدخل الوطني خلال السنوات الخمس من التنمية ثم تبدأ في التصاعد، وهذا ما يسميه بالدفعة القوية، ويفترض أن التصنيع هو طريق التنمية في الدول النامية على أن ينطلق بشكل قوي من خلال:

- الاستثمار في بناء الطرق والمواصلات ووسائل النقل وتدريب العاملين.
- تخصيص استثمارات كبيرة لأنشاء صناعات متكاملة استهلاكية خفيفة وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

إن الاستثمار الواسع حسب مؤيدي النظرية يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وزيادة الادخار وبالتالي زيادة التقدم الاقتصادي وفي الاعتماد على الموارد الوطنية، كما تتطلب النظرية تدخل الدولة بشكل كبير في تخطيط وتنفيذ المشاريع الصناعية.

[1] بن عيسى معمري، مرجع سابق، ص 60.

[2] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 92.

وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات تمثلت في:

- ضرورة توفر أموال ضخمة للقيام بهذه الاستثمارات وهذا غير متوفر لكثير من الدول النامية.
- ضرورة وجود إطارات بشرية عالية التأهيل تتوزع اختصاصاتها وتتنوع قدراتها لإدارة العملية الاستثمارية.
- إهمالها للتنمية الزراعية على اعتبار أن البلدان النامية هي بلدان زراعية.

ثانيا: مقومات التنمية الاقتصادية

مقومات التنمية الاقتصادية هي العوامل التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي ورفاهية الشعوب. وتشمل هذه المقومات عدة جوانب:

أ) البنية التحتية المتطورة:

تشمل البنية التحتية الطرقية والنقل والاتصالات والطاقة والمرافق العامة الأخرى. توفر البنية التحتية المناسبة البيئة الملائمة للنمو الاقتصادي من خلال تحسين الوصول إلى الأسواق وتقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الاستثمارات.

ب) التعليم والتدريب:

يعتبر التعليم والتدريب الجيدان أحد أهم المقومات للتنمية الاقتصادية. فالاستثمار في التعليم يساهم في رفع مستوى المهارات وتحسين إنتاجية العمالة، بينما يوفر التدريب المهني المهارات اللازمة لسوق العمل.

ج) الابتكار والبحث والتطوير:

يسهم الاستثمار في البحث والابتكار في تطوير تقنيات جديدة وتحسين عمليات الإنتاج وتطوير منتجات جديدة، مما يزيد من الإنتاجية ويعزز التنافسية الاقتصادية.

د) الاستثمارات الداخلية والأجنبية:

تلعب الاستثمارات دورًا حيويًا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. وتشمل هذه الاستثمارات الخاصة والعامة، بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تساهم في نقل التكنولوجيا وتعزيز الإنتاجية[1].

بالإضافة الى مقومات عديدة كالاستقرار السياسي والمؤسسي، والتجارة الدولية والتي تساهم في زيادة فرص الاستثمار وتبادل التقنيات والمعرفة، والمساواة الاجتماعية والفرص الاقتصادية حيث تعتبر المساواة

[1] الموقع الرسمي للمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا OECD https://www.oecd.org/mena / تاريخ الاطلاع 21-03-2024 22:15

الاجتماعية وتوفير الفرص الاقتصادية لجميع شرائح المجتمع أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال تقليل الفجوات الاقتصادية وتعزيز المشاركة الشاملة في عملية التنمية.

ملخص الفصل الاول:

ريادة الأعمال تعتبر محركاً أساسياً للتنمية الاقتصادية في أي مجتمع، حيث تسهم في خلق فرص عمل جديدة، وتعزز الابتكار والإبداع، وتزيد من مرونة الاقتصاد. بوجود بيئة ريادية مشجعة، يمكن للمقاولين والمبتكرين تطوير فكرة مبتكرة إلى مشروع ناجح، مما يعزز التنمية المستدامة ويحد من مشكلات البطالة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لريادة الأعمال أن تسهم في تطوير البنية التحتية، وتحسين مستوى المعيشة، وتعزيز التكنولوجيا والصناعات الحديثة، مما يسهم في تحسين مكانة البلد على الساحة الدولية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وبالتالي، يتضح أن دعم ريادة الأعمال يعتبر استثماراً حيوياً لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

الفصل الثاني: نحو تفعيل ريادة الاعمال في تفعيل التنمية الاقتصادية

الفصل الثاني: العلاقة التفاعلية بين ريادة الاعمال والبيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة

تعتبر ريادة الأعمال أحد العوامل الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث تسهم في تعزيز الابتكار وخلق فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي. سنحاول من خلال هذا الفصل استكشاف دور ريادة الأعمال في التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال تحليل البيئة الاقتصادية وتحديات التنمية وثقافة ريادة الأعمال، بالإضافة إلى التركيز على إشكالية تبني ريادة الأعمال في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتطوير المشاريع الريادية. سيتم تقسيم المقال إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: ريادة الاعمال كآلية في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الثاني: ريادة الاعمال في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

يتضمن كل منها عدة مطالب تفصيلية تتناول الجوانب المختلفة لهذا الموضوع.

المبحث الأول: ريادة الاعمال كآلية في التنمية الاقتصادية في الجزائر

اتخذت الجزائر بعد الاستقلال النظام الاقتصادي الاشتراكي المبني على أسلوب التخطيط منهجا إيديولوجيا من أجل بناء نفسها خاصة بعدما أصابها من جراء الحرب المدمرة لعدة سنوات، حيث جرى اعتبار أن التنمية الاقتصادية للبلاد متوقفة على التخطيط؛ لكن هذا النظام الذي دام أكثر من عشرين سنة اتسم بقراراته المركزية وإجراءاته المعقدة والبطيئة والتي كانت معرقلا للأنشطة الاقتصادية، كما أن الاستثمارات القائمة أثبتت عدم فعاليتها. هذا ما جعل الدولة تظهر رغبتها في إحداث القطيعة مع فترة الاقتصاد الموجه خاصة بعد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد والتي ترجع إلى الأزمة البترولية سنة 1986 والتي أدت بدورها إلى ضعف المؤسسات الوطنية التي تعتمد على دعم الدولة. فتبنت الدولة مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية في أواخر الثمانينات من أجل تكييف أنظمة عملها وآلياتها مع نظام اقتصاد السوق الحر. وهكذا، بدأ الاقتصاد الجزائري رحلته نحو التحرر الاقتصادي للاندماج في الاقتصاد العالمي.[1]

المطلب الأول: السياق الاقتصادي في الجزائر (تحليل البيئة الاقتصادية في الجزائر)

شهدت الجزائر تحديات اقتصادية بارزة نتيجة للتغيرات العالمية والتحديات الداخلية. تأثر الاقتصاد الجزائري بتراجع أسعار النفط والغاز، اللذين يشكلان مصدر رئيسي للإيرادات الخارجية، مما أثر سلبًا على الميزانية العامة وقدرة الحكومة على تمويل النمو الاقتصادي والمشاريع التنموية. وعلى الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي، إلا أن الجزائر تعمل على تنويع اقتصادها وتعزيز القطاعات غير النفطية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

أولا: تحليل البيئة الاقتصادية في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي تدهورا مستمرا في ميزان المدفوعات، وذلك يرجع إلى سببين رئيسيين يتعلق الأول بالميزان التجاري الذي عرف تدهورا نتيجة انخفاض سعر البترول ومنه انخفاض الصادرات وفي المقابل ارتفاع فاتورة الواردات. أما السبب الثاني فهو راجع إلى الهيكل غير الملائم للديون الخارجية، لهذا لجأت السلطات الجزائرية إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بهدف القيام بإصلاحات اقتصادية حيث اعتبر من أهم المتطلبات الضرورية للقيام بالمهام الاقتصادية الأساسية في البلاد آنذاك، الإضافة إلى خصخصة المؤسسات العمومية للانتقال إلى اقتصاد السوق.[2]

---

[1] رشيدة اوبختي، واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الالفية الثالثة، مجلة السياسة الاقتصادية، العدد16 ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، ديسمبر 2016 ص، 198.

[2] وافية تجاني، واقع وتحديات الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية، مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد الثاني، جامعة باتنة، الجزائر، 2021 ص 89.

سعت الجزائر في العقود الأخيرة من أجل تحقيق والتحول إلى مجتمع معرفي بعمق قدرات أبناءه على التنمية الاقتصادية ورغم ذلك لا تزال هناك حالة من التخلف والتبعية للاقتصاد رغم معدلات النمو المرتفعة التي سجلتها في السنوات الأخيرة والتي يمكن التعرف عليها من خلال التطرق لكل من:

- ✓ **الناتج المحلي الإجمالي**

والذي شهد قفزة نوعية مقارنة بباقي القطاعات حيث مثل المرتفع لقطاعات الإنتاج السلعي خاصة الصناعات في المتوسط نسبة 45 % من الناتج المحلي الاستخراجية حيث ساهم ارتفاع سعر النصف الأول من 2008 إلى أعلى مستوى له في القطاع. وبذلك ارتفع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي على طول الفترة الأخيرة وذلك رغم زيادة ضغوط الأزمة العالمية ابتداء من النصف الثاني من العام 2008 وقد سجلت حصة الأسد في الناتج المحلي قطاع الصناعات الاستخراجية ثم قطاع الزراعة والصيد الإجمالي، الذي والغابات.

يعتبر الناتج المحلي الخام من المؤشرات الأساسية المعتمدة لمعرفة الحالة الاقتصادية للدولة أو لمقارنتها مع اقتصادات الدول الأخرى.

بل إن الناتج المحلي الخام يعد بمثابة مؤشر المؤشرات، حيث إن جل المؤشرات ذات الصلة بالاقتصاد الكلي للدولة تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بالناتج المحلي الخام. فحجم الدين العمومي للدولة، ومعدل الدخل الفردي، وعجز الميزانية، ونسب النمو الاقتصادي... إلخ، كلها مفاهيم اقتصادية تقاس بالنظر إلى قيمة الناتج المحلي الخام.

- ✓ **الإنعاش الاقتصادي والفقر في الجزائر:**

إن الأداء الاقتصادي في الجزائر والذي يعزى بالدرجة الأولى إلى تحسن السعر في سوق النفط كان له بالغ الأثر في تنشيط الجهود الجزائرية من اجل تحقيق تنمية شاملة، ومحاولة التخفيض من حدة الفقر من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية التي تم تضمينها في إطار توصيات مؤتمر قمة الألفية الذي نظمته الأمم المتحدة سنة 2000 وتم تضمين التقليل من الفقر في الهدف الأول من أهداف الألفية. ففي مخطط الإنعاش الاقتصادي في هذه الفترة فإن دور الدولة في مكافحة الفقر البشري كان له وزن كبير. إذ تصل نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر المقدر بدولار واحد للفرد في اليوم في الجزائر إلى أكثر من 5.7% خلال العشرية الأخيرة وقد لوحظ تناقص هذه النسبة في السنوات الأخيرة كنتيجة لسياسة الإنعاش وعلى الرغم من أنها لا تزال غير مرضية، إلا أن ذلك يعتبر مؤشر ايجابي نحو السعي لتحقيق الهدف الأول من أهداف الألفية[1].

[1] على لزعر، تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 34 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، سوق اهراس، جوان 2013 ص، 67-69.

إنّ الجزائر أخذت على عاتقها استعادة الاستقرار الاقتصادي كشرط لانطلاق التّقييم الاقتصادي للبلاد، ضخت الدولة حجم ضخم من الاستثمارات العمومية قدرت ب 426 مليار دولار خلال الفترة – 2014 2001، وذلك من اجل تسريع وتير ة التنمية و رفع كفاءة الاقتصاد الوطني، ومع ذلك فإن ما تم تحقيقه يبقي غير مشجع و بعيد جدا مستوى الآمال و الطموحات التي تم تسطيرها من طرف السلطات العمومية، إذ لا يزال الاقتصاد الجزائري مرتبط بشكل كبير بقطاع المحروقات الذي ساهم بحوالي 40% من إجمالي الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000 – 2010 ، وفي مقابل ذلك تبقى مساهمة القطاعات الأخرى في تكوين إجمالي الناتج الداخلي الخام محدودة جدا قدرت ب % 8,73 و % 8,25 و % 5,92 بالنسبة لكل من قطاع البناء و الأشغال العمومية، قطاع الفلاحة و قطاع الصناعة على التوالي.

تعتبر سياسة برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر والتي رصدت لها الدولة مبالغ مالية هامة، إذا ما قارناها بالنتائج المحققة نجد بأنها تفتقر للفعالية، فالتنمية لم تتحرر من النفط، ومعدل النمو خارج المحروقات لا يزال ضعيفا، ومعدل البطالة لا يزال مرتفعا ومعدل التضخم يزداد يوما بعد يوم، والاحتقان الاجتماعي في ذروته .أما على صعيد القيم، فقد اختلت منظومة القيم، الثروة قبل العمل، فمن بديهيات الأعمال أن العمل أساس الثروة، والكسب أساس القوت والمعاش، لكن يمكن أن تكسب سيارة بدون عناء، وتصبح رجل أعمال وصاحب مال بدون عمل وجهد من خلال آليات تشغيل الشباب التي اعتمدتها الحكومة، والتي نزعت منهم روح العمل والكد، وغرست فيهم ثقافات جديدة كالربح السريع بأقل جهد[1].

كما دلّت التجارب التنموية المنجزة في سلسلة المخططات المنتهجة تركيزها الدائم على الجانب المالي، و للأسف الشديد أن أغلبية الكتاب المنظرين في مجال التنمية ركزوا في نتائج بحوثهم على توفير الإمكان المالي وجعله في المقام الأول لحل مشاكل التنمية و مواجهة التخلف الأمر الذي زاد الطين بلة، بقصد تحقيق التنمية تم اللجوء إلى التمويل الخارجي عن طريق القروض وتبعاتها ما أدخلها في حلقة مسننة محكمة تعرف بالمديونية الخارجية و ما يترتب عنها ضف إلى ذلك تهيئة بيئة الأعمال لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحمل الأعباء والتكاليف المرافقة لها من تلوث بيئي، زيادة الاستهلاك وهي لا تدري بأن التنمية الاقتصادية منتوج محلي ذاتي لا يباع في السوق فهي إرادة حضارية وليست بالوصفة الطبية .

دخلت الألفية الثالثة وبدأت المخططات التنمية من جديد بداية بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له أكثر من 525 مليار دينار، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي خصص له غلاف مالي فاق 4200مليار دينار ليتبعه برنامج توطيد النمو الذي أخذ حصة الأسد حوالي 286 مليار دولار.

[1] محمد سفيان بزار، تحليل وتقييم الوضعية الاقتصادية الجزائرية في ظل البرامج التنموية المنجزة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 8 العدد الثاني، جامعة مصطفي اسطمبولي، معسكر، 2017 ص، 27.

رغم كل هذه المبالغ الضخمة والإيرادات المتزايدة الناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات التي وصلت لأكثر من 147 دولار للبرميل في شهر جويلية2008 ، حتى الآن لم تحقق الجزائر الأهداف المرجوة ولم ترقى إلى مصاف الدّول المتقدمة.

حيث ان مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال اكتنفته العديد من المفارقات والتناقضات، التي أثرت تأثيرا كبيرا على نجاح العملية التنموية برمّتها، فرغم الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به والموارد الطبيعية الهائلة المتوافرة والإمكانيات البشرية الضخمة رغم ما تطرحه من قضايا التخصص والكفاءة إلا أن الجزائر ما زالت لم تضع قاطرتها التنموية على سكة الإقلاع الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة[1] .

ثانيا :المعوقات الثقافية على التنمية في الجزائر

التنمية طريقة لعلاج مشاكل المجتمع لا شك أن هناك عادات وتقاليد اجتماعية تقف أمام عملية التنمية . فالعمل ليس له مواصفات ومسؤوليات محددة وكذلك التوظيف لم يتم على بناء القدرات والكفاءات الثقافية والخبرات فالتغيير لا بد أن يأتي من أف ا رد المجتمع بدون استثناء وذلك عن طريق العمل الجاد ،الصدق والأمانة في المعاملات والقضاء تدريجيا على العادات والتقاليد والطقوس المتبعة في الدول النامية من أجل توفير مناخ ملائم لعملية التنمية يتطلب نجاح التنمية أيضا وجود تساند اجتماعي واسع بين فئات الشعب والاتفاق على كيفية التوزيع للأعباء المترتبة عن التنمية الاقتصادية وكذلك ضرورة التخلي على بعض العادات والتقاليد وأيضا ضرورة التخلي على بعض العادات المعيقة للتنمية وايضا ضرورة تنمية نظرة الافراد إلى العمل كقيمة اجتماعية بالإضافة إلى العادات والتقاليد نجد أن هناك معوقات ثقافية أو بالأحرى فكرية مثال ذلك نجاح التنمية الاقتصادية يتطلب العمل على انتشار التعليم وتخفيض نسبة الأميين في الدول النامية ،ذلك لأن الشخص الغير متعلم لا يدرك احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما أن للنمو السكاني تأثير على متوسط دخل الفرد ونمط المنتجات السلعية إذ أن زيادة عدد السكان تؤدي إلى الاهتمام بالسلع الإنتاجية الاستهلاكية على حساب السلع الإنتاجية.

إضافة الى ما سبق يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية لأن عدم توفر الاستقرار كما هو موجود في معظم الدول النامية يشكل عائقا أمام التنمية، إذ يتطلب اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية التي تؤدي إلى إحداث التغيرات العميقة في الاستقرار السياسي للدولة، لكي تستطيع أن تعمل بجد لتغيير المجتمع نحو الأفضل والخروج من المشاكل تدريجيا لذلك فغنه يتطلب توفير بيئة سياسية مهيأة قادرة على إدارة المجتمع وإدارة التنمية من أجل التقليل من ردود الأفعال الاجتماعية والسياسية وخلق إطار ديمقراطي ملائم[2].

[1] على طالم، إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 6 مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحيى فارس، المدية جوان، 2016 ص، 111.

[2] فايزة بن جمو، المعوقات الثقافية للمشروع التنموي الاقتصادي، مجلة المجتمع ومشاكل التنمية في الجزائر، العدد الثالث، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ديسمبر، 2015 ص، 177.

ويمكن تلخيص مجموعة المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية في الجزائر فيما يلي:

- ✓ ظاهرة الفساد التي تقف عائق أمام الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ عدم الاستقرار وغياب الأمن.
- ✓ مشكلة الفقر وزيادة حدة الأمية والبطالة.
- ✓ استمرار الازدياد السكاني وزيادة الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية. 5-تلوث الجو والهواء وتراكم النفايات.
- ✓ تفاقم الضغوط على الأنظمة الايكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية.
- ✓ وقوع الجزائر في منطقة خطرة معرضة لهزات الزلازل وأخطار الفيضانات
- ✓ استمرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.
- ✓ النقص الحاد في الموارد المائية، وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة ونقص الطاقة المتجددة في بعض المناطق.
- ✓ حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة.[1]

المطلب الثاني: تحديات التنمية في الجزائر

تواجه الجزائر تحديات متعددة في مجال التنمية، حيث تشمل هذه التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. تتضمن بعض هذه التحديات تنوعًا في الاقتصاد المعتمد بشكل كبير على النفط والغاز، مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار السلع العالمية. كما تواجه الجزائر تحديات في مجال البطالة وتحسين البنية التحتية والتعليم والصحة. تعتبر الإصلاحات السياسية والاقتصادية أيضًا ضرورية لمعالجة هذه التحديات وتعزيز التنمية المستدامة في البلاد.

أولا: ضعف معدل النمو الاقتصادي

يشكل النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي والذي يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل وثروة الأمة، ويعتمد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو بعد استقلال الجزائر سنة 1962 تم تبني اقتصاد اشتراكي القائم على التخطيط المركزي والاعتماد على سياسة التصنيع كنموذج اقتصادي لتحقيق نمو اقتصادي مستمر، وهذا على حساب القطاع الزراعي الذي انخفضت مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام. وقد اعتمد تمويل برامج التصنيع أساسا على مداخيل تصدير البترول وليس محصلة إنتاج حقيقي للثروة، لذلك فإن الاقتصاد الجزائري يرتبط بتقلبات أسعار البترول وتغيرات المحيط الدولي. وقد أثبتت

[1] العربي حجام، التنمية المستدامة في الجزائر، قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد الثاني، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر ديسمبر ،2019 ص، 137.

الصدمة النفطية لسنة 1986 (تدهور سعر البترول) هشاشة الاقتصاد الوطني إذ ترتب على ذلك بروز عدة مشاكل خاصة زيادة حدة التضخم، ارتفاع حجم البطالة، ارتفاع المديونية ونقص العملات الأجنبية بالإضافة إلى انخفاض معدلات النمو التي أصبحت معدلات سالبة خلال الفترة 1986 -1994. حينها طبقت الجزائر إصلاحات اقتصادية ذاتية قصد تصحيح الاختلالات وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق، والتي من خلالها تم مراجعة العديد من الآليات المتحكمة في الاقتصاد واتخاذ الإجراءات[1].

ولتحسن مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات نبغي القحام بما لي:

-تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي والقطاع السياحي

-عصرنة تسيير المؤسسات لتجنب تبذير الأموال في مشاريع غير مجدية اقتصاديا

-تطوير القطاع الخاص وجعله يساهم في التنمية الاقتصادية

ثانيا: معدل البطالة

اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات والصيغ للحد من تفشي البطالة لا سيما في اوساط الشباب، وبالرغم من تسجيل انخفاض محسوس في معدلاتها إلا انها تبقى مرتفعة.

وما يلاحظ على طبيعة مناصب الشغل التي تم إنشاؤها معظمها مؤقتة، بالإضافة إلى ضعف التأهيل وتمركز اليد العاملة في الإدارات على حساب قطاع الصناعة والفلاحة.

ولزيادة فعالية مكافحة البطالة ينبغي وضع إستراتيجية شاملة تراعي الاعتبارات التالية :

-وضع آليات تتكفل بمتابعة وتقييم مختلف مراحل برامج التشغيل.

-وضع بنك للمعلومات حول التشغيل.

-الاهتمام بالتكوين لإمداد القطاعات التي تعتمد التكنولوجيات الحديثة باليد العاملة المؤهلة.

-توجيه اليد العاملة نحو القطاع الفلاحي وقطاع الأشغال العمومية.

-زيادة وتيرة النمو الاقتصادي الذي يؤدي بالضرورة إلى رفع مستوى التشغيل.

-ضرورة التنسيق بين مراكز التكوين والتعليم مع احتياجات المؤسسة وسوق العمل[2].

[1] مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، العدد 26 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2010 ص، 55.

[2] الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 6 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، 2016ص، 06.

ثالثا: معدل الفقر

يعتبر الفقر من أبرز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد استقرار الجزائر، وقد ساهم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في الثمانينات وبرنامج التعديل الهيكلي في التسعينات في تفاقم ظاهرة الفقر وتدهور الأوضاع الاجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام اقتصادي اشتراكي إلى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق ويضبطه قانون المنافسة، ومع وجود جهاز إنتاجي ضعيف أثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين. و من خلال الإصلاحات الاقتصادية المتخذة في الجزائر نجد إعادة الهيكلة التي تعتمد على استخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مما أثر على مستوى التشغيل، بالإضافة إلى اعتماد إجراء التصفية للمؤسسات المفلسة و بالتالي الاستغناء كليا عن العمالة ، و إقرار الخوصصة التي تسعى إلى رفع درجة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات و إهمال الاعتبارات الاجتماعية أي تحقيق أقصى الأرباح بأقل التكاليف ، و بالتالي التخلص من العمالة الزائدة ، و مع تخفيض قيمة الدينار الجزائري و تحرير الأسعار و رفع الدعم عن السلع الأساسية سنة 1992 أدت إلى تخفيض القدرة الشرائية و تدهور مستوى معيشة الأفراد لذلك نجد 14 مليون جزائري 20 في حاجة إلى مساعدة . لقد أدت سياسات التعديل الهيكلي المتبعة سنة 1994 إلى عدة انعكاسات كون أن ذلك التعديل يتطلب سياسات انكماشية من خلال الضغط على الطلب مما يقلص من مستويات النمو[1].

وإذا نظرنا إلى السياسة العامة في الجزائر خاصة في الثمانينيات والتسعينيات لم يكن النمو مواليا للفقراء حيث استفاد الأفراد من غير الفقراء من نتائج النمو الاقتصادي، كما أن مستوى الدخل هو مرتفع أكثر في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية، وعليه فإن شدة الفقر فهي عالية بشكل طفيف في المناطق الريفية بنسبة % 9.4 مقابل % 9.2 في المناطق الحضرية، وذلك راجع أيضا لارتفاع نسبة الأمية في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية.

الجدول رقم 1 يمثل معدلات الفقر في الجزائر (2015-2020)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل البطالة في الجزائر %	11.76	10.5	11.7	11.6	11.4	13

المصدر :الديوان الوطني للإحصاءات التشغيل والبطالة2020 .

ما يلاحظ على معدلات التضخم عبر مختلف برامج التنمية وخلال السنوات من 2001 إلى 2014 انها متذبذبة، حيث عرف نوعا ما إرتفاعا خلال السنوات 2009 و 2013**وهذا** نتيجة الزيادات المعتبرة في الأجور ومراجعة القوانين الأساسية لمختلف القطاعات الاقتصادية والعمومية.

[1] مراد ناصر، مرجع سابق ص، 56.

وللتقليل من معدلات التضخم والتحكم فيها ينبغي القيام بما يلي:

-التحكم في الأسعار المسببة للتضخم لاسيما أسعار مواد البناء والصناعة الغذائية وقطاع الصناعات المعدنية والإلكترونية.

-ترشيد النفقات واعتماد المعيار الاقتصادي في قبول أو رفض المشاريع.

-الاهتمام بالإنتاج المحلي وتشجيعها.

-التقليل من فاتورة الاستيراد، الشيء الذي يساعد على التقليل من التضخم المستورد[1].

رابعا: التلوث البيئي

لقد ارتبطت إشكالية التلوث البيئي في الجزائر بطبيعة السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة منذ الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات حيث أهملت الإعتبارات البيئية في المخططات التنموية مما أدى إلى تفاقم التلوث الصناعي وتدهور الإطار المعيشي للأفراد، بالإضافة إلى مخاطر التصحر وتدهور الغطاء النباتي وخلال التسعينات شهدت الجزائر إصلاحات إقتصادية من خلال الإنتقال إلى اقتصاد السوق والسعي إلى الاندماج في الاقتصاد الدولي. ورغم إدراك الحكومة بأهمية البيئة إلا أنه تفاقم حدة التلوث البيئي وذلك راجع إلى عدة عوامل تتمثل فيما يلي:

_إهمال قضايا البيئة في البرامج : التنموية منذ الاستقلال إلى غاية الثمانينات اهتمت الدولة الجزائرية بالتنمية الاقتصادية إلا أنها لم تدرج قضايا البيئة ضمن المخططات التنموية.

_قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة : تمتلك الجزائر ثروة نفطية و غاز طبيعي هام. مما أثر على النمط الصناعي الذي يعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة مثل قطاع الحديد والصلب وقطاع البتروكيمياء، وترتب على ذلك تلوث البيئة الهوائية نظرا لانبعاث الغازات الناتجة عن احتراق الطاقة المستخدمة في هذه الصناعات وقد تفاقم الوضع خطورة مع غياب أجهزة التحكم من انبعاث الغازات

_ضعف مستويات جمع و تسيير النفايات : نلاحظ ضعف مستوى جمع النفايات المنزلية الذي تتكفل به الجماعات المحلية على مستوى البلديات مما أدى إلى عدم نظافة مختلف شوارع المدن و بالتالي ساهم في تلوث البيئة. كما لا توجد استراتيجية للتخلص من النفايات الحضرية والصناعية وفق المعايير التي تراعي مقتضيات حماية البيئة.[2]

المطلب الثالث: ثقافة ريادة الاعمال والية ترسيخها

[1] الجودي صاطوري مرجع سابق، ص .307

[2] مراد ناصر، مرجع سابق، ص، 57

إن مفهوم ثقافة ريادة الأعمال هو اتجاه اجتماعي إيجابي نحو المغامرة الشخصية التجارية يساعد ويدعم النشاط الريادي، فالاقتصاديات التي شهدت نمواً وازدهاراً في أواخر القرن العشرين تشترك في تمتعها بثقافة الأعمال، وهي الثقافة التي يمكن أن توصف بالثقافة الريادية .وتعتبر الثقافة الريادية من العوامل المهمة التي تحدد اتجاهات الأفراد نحو مبادرات ريادة الأعمال، حيث أن الثقافة التي تشجع وتقدر السلوكيات الريادية كالمخاطرة والاستقلالية، والإنجاز وغيرها تساعد في الترويج لإمكانية حدوث تغيرات وابتكارات جذرية في المجتمع، وبوضوح أكثر تتطلب الثقافة الريادية تشجيع ممارسة ريادة الأعمال وتحفز المجتمع عبر تعلم مبادئ ريادة الأعمال، وحكومات تدعم ريادة الأعمال من خلال سياساتها المحفزة[1].

أنها مزيج من القيم الشخصية والمهارات الإدارية والسلوكيات، التي تميز رائد الأعمال من حيث روح المبادرة والمخاطرة والقدرة الابتكارية، وإدارة علاقات المشروع مع البيئة الاقتصادية .وثقافة ريادة الأعمال هي برمجة جماعية للعقل تجاه قيم ومعايير ريادة الأعمال مثل الاستباقية والمخاطرة وقبول الفشل والانفتاح على الأفكار الجديدة والفردية والاستقلالية والإنجاز، على سبيل المثال لا الحصر فثقافة ريادة الأعمال هي سمة نفسية مجمعية للسكان.

كما تعرف على انها مجموعة المعارف والقيم والاتجاهات والمهارات التي تدعم المبادرات الفردية، والنشاط الريادي، والتشغيل الذاتي، والعمل الحر، وتشجع على تملك المشروعات وإدارتها، وتسهم في نشر روح الطموح والمخاطرة المحسوبة من أجل رفع مستوى الحياة للفرد والمجتمع[2].

تتميز ثقافة ريادة الاعمال بمجموعة من الميزات والخصائص نذكر منها ما يلي:

- _ تظهر وتزداد حجم اتساعها في مجالات العمل الخاص سواء كان عمل فردي أو جماعي على هيئة شركات ومؤسسات أعمال.
- _ يأخذ التشغيل الذاتي محور أساسي في ريادة الأعمال حيث يعتمد الإنسان على نفسه في شؤون حياته، وأهمها استغلاله لخصائصه فيما يعود عليه بالنفع.
- _ المناخ السائد في المجتمع يشجع المبادرات الفردية الذاتية ويحترمها ويعطي الدفع المستمر لها حتى ولو حدثت سقطات أو فشل.
- _ قيم المجتمع تسمح بتمكين المرأة وتشجيعها على تملك وإدارة المشروعات والتعبير عن ذاتها.
- _ أساليب العمل والمنافسة بين الأفراد تؤدي باستمرار إلى رفع المهارة الفردية.
- _ تسود المجتمع روح الطموح والمخاطرة من أجل رفع مستوى الحياة للفرد والجماعة.

[1] محمد فتحي علي موسى، الوعي بثقافة ريادة الأعمال لدى طلاب جامعة نجران، واتجاهاتهم نحوها "دراسة ميدانية"مجلة كلية التربية جامعة الازهر، العدد 162 الجزء الثاني، يناير 2015 مصر، ص 626.

[2] خالد مدخل، مساهمة الجامعة الجزائرية في نشر ثقافة ريادة الأعمال بين الطلبة، دراسة ميدانية في كلية التكنولوجيا بجامعة الوادي مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 6 العدد 2 ديسمبر، 2021 ص، 194.

- تظهر باستمرار أنشطة غير تقليدية نتيجة للتطور الحادث في المجالات التكنولوجية ونظم وأساليب الحياة.
- يتحول النظام السائد في المجتمع من التماثل بين أفراده إلى التنوع نتيجة لزيادة مساحة التعبير الذاتي وتوافر قنواتها على المستوى المحلي والوطني.
- الأخذ بأساليب المشاركة والعمل مع الآخرين في المجالات المختلفة من اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها.
- التغيير المستمر من الثبات والاستقرار إلى المرونة لظهور حاجات ورغبات جديدة والتكيف معها والتطلع إلى إشباعها[1].

أولا: طرق نشر ثقافة ريادة الأعمال

أ) الأسرة:

للأسرة القدرة على نشر ثقافة المقاولة وتنمية القدرات الريادية لأبنائها ودفعهم لتبني فكرة انشاء مؤسسات في المستقبل وهذا كمستقبل مهني خاصة إذا كان الاولياء يمتلكون مشاريع خاصة فعليهم تشجيع أبنائهم منذ الصغر.

ب) المؤسسات التعليمية :

بالإضافة إلى أن ريادة الأعمال هي ظاهرة اقتصادية واجتماعية فإنها تعتبر موضوع وتدريسي، ويتضح ذلك هذا من خلال

- إدراج كل ما يوحي بالثقة بالنفس وقوة العزيمة وجوانب الابداع في المقررات الدراسية، وحتى ادراج مقياس خاص بالمقاولاتية.
- تفعيل النشطات والخرجات الميدانية وورشات الأعمال وحاضنات الأعمال والمصانع[2].

ونلاحظ الزيادة السريعة في عدد الجامعات في جميع أنحاء العالم التي تقترح برامج ريادة الأعمال والدورات الخاصة بها، وتظهر الأرقام اليوم حقيقة الازدهار في هذا النوع من التدريب داخل الولايات المتحدة: 2200 دورة في 1600 مؤسسة277 وظيفة ممنوحة 44 مراجعة اكاديمية وانشاء وتمويل أكثر من 100مركز ريادة اعمال.

ج) تدريس ريادة الاعمال:

يعتمد تعريف تدريس ريادة الأعمال على مفهوم ريادة الأعمال، ومع ذلك فليس هذا هو الحال دائما بالنظر إلى تنوع وجهات النظر (فعلى سبيل المثال تبنى بعض التعريفات على أهداف سياسية أو اقتصادية وما إلى

[1] محمد فتحي علي موسى، مرجع سابق، ص، 195.

[2] احمد دروم واخرون، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 172-173

ذلك). وبالنظر إلى أن ريادة الأعمال تشير إلى المبادرة الفردية والإبداع وأحيانًا الابتكار، فهل من الممكن ظهور رجال الأعمال أو جعل المجتمع أكثر ريادة الأعمال من خلال إعطاء الدروس أو "نقل المعرفة" ويبدو أن مفهوم التعليم أكثر ملاءمة لمواقف تهدف إلى تنمية عقول المتعلمين، ورفع مستوى وعي الأفراد بظاهرة ريادة الأعمال، ومنحهم مفاتيح تنميتهم الشخصية وتوجههم المهني، وكذا إعطائهم الحافز للتصرف في ريادة الأعمال وتعتبر فكرة "التدريس" أكثر ملاءمة لسياقات نقل المعرفة لمواضيع وأبعاد ريادة الأعمال ولذلك يجب دمج مفاهيم "التدريس" و "التعليم" في دورات وبرامج ريادة الأعمال.

واعتاد صانعو السياسات على تحديد تدابير الترويج الاقتصادي لزيادة معدل نشاط ريادة الأعمال كما يمكنهم أيضا التأثير من خلال التعليم الريادي ذلك أن التعليم أداة مهمة لتحفيز ريادة الأعمال، ولقد أكدت العديد من أبحاث ريادة الأعمال أدلة على وجود رابط إيجابي وقوي بين تعليم ريادة الأعمال وأداء ريادة الأعمال، وقد اعتبر Hansemark أن تعليم ريادة الأعمال يركز على الحاجة إلى الإنجاز من خلال نموذج لتغيير المواقف والدوافع مقارنة بالتعليم التقليدي الذي هدفه الوحيد هو تحويل المعرفة والقدرات[1].

- **أهمية تدريس ريادة الاعمال:**

✓ ينتج رواد في الإبداع والابتكار بما يمكن من التحول نحو إحداث طفرة في بناء الاقتصاد المعرفي من خلال الأفكار المتجددة ذات العلاقة بتنمية مجتمع المعرفة. – تعلم ريادة الأعمال يساهم في زيادة الأصول المعرفية وتعظيم ثروة الأفراد بما يزيد من الثروة والتراكم الرأسمالي في مجال المعرفة على مستوى الوطن العربي.

✓ يكسب العاملين بالمؤسسات القائمة مهارات نادرة ومبتكرة تمكنهم من زيادة معدل نمو المبيعات بنسبة تفوق قرنائهم بنسبة كبيرة.

✓ يزيد من احتمال تطوير منتجات جديدة، نظرا لأن الرياديين يصبحون أكثر إبداعا. يؤدي إلى زيادة احتمال امتلاك المتعلمين لأفكار مشروعات أعمال تجارية ذات التكنولوجيا العالية والتي تخدم التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة والمساهمة في التغلب على مشكلة البطالة.

✓ يؤدي إلى تغيير هيكل تركز الثروة في الأمم، بما يحقق الاستقرار الاقتصادي والتحول من ارتكاز الاقتصاد على عدد محدود من أصحاب رؤوس الأموال نحو امتلاك أكبر عدد من أفراد المجتمع للثروة بما يحقق الاستقرار وتحقيق التنوع في مجالات العمل.

✓ يساهم في تحويل الأفكار إلى مشاريع بمعدلات أكثر من غيرها بما يحقق قيمة وتميز على المستوى القومي والعالمي ويدعم التوجه نحو مجتمع المعرفة.

✓ يمنح العديد من الفرص المرتبطة بإحداث تقدم تكنولوجي يستند إلى المعرفة وتؤكد حالة جامعة ولاية أريزونا على أن تعليم ريادة الأعمال بالجامعة قد زاد من القيمة المضافة للمجتمع حيث ارتفعت

[1] ربيع بلايلية، مرجع سابق، ص 225–229–230.

أعداد المشروعات الخاصة التي أقامها الطلاب لخدمة مجتمعاتهم وساهمت في التغلب على مشكلة البطالة[1].

د) دور الجامعة في نشر ثقافة ريادة الاعمال:

من أبرز الأدوار التي تلعبها الجامعات هي السعي للتنمية الاقتصادية وغرس ثقافة ريادة الأعمال ودعم الطلبة من خلال برامج تعليمية وتدريبية حول ريادة الأعمال وإدارة الأعمال الحرة ,حيث اتجهت العديد من الجامعات في أنحاء العالم إلى تصميم بعض البرامج التعليمية والمقررات الدراسية في ريادة الأعمال، بجانب تصميم برامج تعليمية لمنح درجة الماجستير والدكتوراه في ريادة الأعمال ,ويقع على عاتق هذه الجامعات مهمة تنمية الثقافة الريادية لدي الطلاب من خلال توفير العنصر البشري المؤهل للعمل الحر، والراغب في تحمل المخاطر، وتدريبهم علي تحويل أفكارهم ومقترحاتهم المبتكرة إلى مشروعات هامة، وإكسابهم مهارات إعداد وتنفيذ المشروعات، وتقديم كافة الاستشارات والدعم والتوجيه لهؤلاء الطلبة بعض الجوانب الرئيسية التي ينبغي أن تأخذ بها الجامعة لزيادة دورها في نشر ثقافة ريادة الأعمال بين الطلبة كما يلي:

- ✓ تحويل دور الجامعة من التركيز على التوظيف إلى التركيز علي خلق فرص العمل، وذلك من خلال إعادة النظر في البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية الحالية، والعمل على إدخال برامج ومقررات دراسية مرتبطة بريادة الأعمال التخريج طلاب قادرين على خلق فرص عمل.
- ✓ عقد شراكات وعلاقات مع كافة القطاعات ذات العلاقة بالجامعة، سواء مؤسسات حكومية أو المجتمع المحلي أو الخريجين، وفتح قنوات تواصل مستمر فيما بينهم.
- ✓ التعاون مع الجامعات العالمية والمتميزة في مجال ريادة الأعمال النقل التكنولوجيا والمعارف المتطورة.
- ✓ تطبيق التعليم القائم على الإبداع والابتكار، والابتعاد عن الحفظ والتلقين، وتشجيع الطلاب أن يكونوا منتجين للمعرفة بدلا من تلقيها فقط، وإتاحة الفرصة لهم للتعبير عن آرائهم وأفكارهم، وتشجيعهم على الإبداع، ودعم أفكارهم ومقترحاتهم.
- ✓ توفير القيادة التي تؤمن بأهمية ريادة الأعمال، ولديها الرغبة في توفير الإمكانات المادية والمالية لرواد الأعمال[2].

هـ) مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين:

يرتبط التكوين والتعليم المهنيين ارتباطا وثيقا بالمقاولة وهذا على اعتبار أن المتربصين يملكون حرفة أو مهارة معينة قد تؤهلهم مستقبلا للتطلع إلى ريادة الأعمال وعرض فكرته على احدى حاضنات الأعمال.

---

[1] عزيزة محمد الغامدي، تعليم ريادة الاعمال لمرحلة قبل التعليم الجامعي، المجلة التربوية لتعليم الكبار العدد الاول، كلية التربية، جامعة أسيوط يناير، 2020 ص 246.

[2] خالد مدخل، مرجع سابق ص،195

و) هيئات المرافقة :

تعد التجمعات التي تنشط فيها العديد من المؤسسات أكثر وعيا بثقافة المقاولاتية من غيرها ولهيئات المرافقة دور أساسي في ترسيخ ثقافة الريادة عن طريق الاستقبال الإعلام والتوجيه والرافقة والتكوين[1].

المبحث الثاني: ريادة الاعمال في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

لقد أجريت العديد من الدراسات حول العوامل التي ساهمت في نجاح بعض المشاريع الريادية، بالإضافة إلى العوامل التي أدت إلى فشل البعض الآخر. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات في الفهم حول القرارات التي يتخذها رواد الأعمال قبل بدء المشروع.

وفي هذا السياق، فإن القرارات التي يتخذها رائد الأعمال قبل بدء المشروع، بالإضافة إلى نيته في الشروع في ريادة الأعمال، تلعب دوراً حاسماً في تحديد الأهداف الأساسية للمشروع الريادي واستراتيجيات عمله. وتلعب أيضاً دوراً في التأثير على استمرارية المشروع، نموه، وربحيته. بالتالي، فإن فهم هذه القرارات وتأثيرها يمثل جزءاً أساسياً من دراسة ريادة الأعمال وتطوير استراتيجيات النجاح فيها.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على بيئة ريادة الاعمال في الجزائر

تؤثر عدة عوامل على بيئة ريادة الأعمال في الجزائر، حيث تشمل هذه العوامل التحديات الاقتصادية مثل التشريعات المعقدة والبيروقراطية، ونقص الدعم المالي والتمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والعوائق البيئية. كما تسهم الثقافة الاجتماعية والتقاليد في بعض الأحيان في تقييد حرية الابتكار والمبادرة. إضافة إلى ذلك، تعاني البنية التحتية والخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والنقل من التحديات، مما يزيد من صعوبة بدء وتشغيل الأعمال في البلاد.

أولا: العوامل المؤثرة على بيئة ريادة الاعمال في الجزائر:

1. العوامل المتعلق بالبيئة:

يعتبر تقسيم العوامل المرتبطة بالسياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي هو أساس لفهم الجوانب التي ينبغي أن تغطيها السياسات التي تهدف إلى تعزيز إنشاء الأعمال وترسيخها. فالنشاط الريادي يتأثر بشكل كبير بالعديد من العوامل الخارجية التي تشمل:

- **السياسات والإجراءات الحكومية:**

[1] احمد دروم، مرجع سابق، ص، 173.

إن تسهيل الإجراءات وتبسيطها لدى الريادي يسهل ابتداء المشروع ويقلل من العوائق التي تقف حائلا أمام ذلك، وهنا يأتي دور الحكومة التي تؤثر وبشكل مباشر على آليات السوق المختلفة، وآليا ت الطلب والعرض فيه .

- **الظروف الاقتصادية والاجتماعية:**

يبز الدور الفع ال للعوام ل الاقتصادية والاجتماعية في تعزيز الريادة في المجتمع من خلال توفير القرو ض وتسهيلاتها، والمساعدة الفنية للريادي وتقديم التسهيلات والاستشارات، وتوفير المعلومات المختلفة التي تخص مشروعاتهم، ويأتي دور الحكومة في عمل برنامج وورش عمل لزيادة وعي الأفراد في المجتمع لأهمية الريادة وفوائدها.

- **الدعم المالي المقدم للمشروع:**

إ ن الموارد المالية من أهم المصادر لنجا ح المشروع هذا النوع من الموارد سيكون عائقا أمام الريادي لبدء مشروعه، إن لم يجد عونا ماليا والذي يحتاجه لعدة أغراض كتفادي الأخطار، تمويل المشاريع، تجميع رأس المال وغيرها، وتعد البنوك من أه م مصادر التمويل للمشاريع الصغيرة، وكذلك يمكن للريادي الحصو ل على التمويل اللازم من الموردين بالاعتماد على الائتمان التجاري.

- **الدعم والمساعدة الاستشارية والفنية:**

ويقصد بالدعم الدعم الاجتماعي والذي يشمل الدعم المادي والمعنوي الذي يمكن أن يحصل عليه الشخص والتسهيلات التي تمنحها الجهات التي تمتلك حق قبول أو رفض تلك المشروعات .إن الثقافة السائدة التي تشجع الريادة في أي مجتمع تؤدي إلى إفراز العديد من الأنشطة الريادية وإظهار السلوك الريادي لدى العديد من الأفراد الذين يعيشون في ذلك المجتمع، وإذا نظرنا نظرة شاملة للعديد من الثقافات، ومهما يكن من أمر فالثقافة السائدة في أي مجتمع تبقى من المحددات الرئيسة التي تشجع الريادة وتدعمها ويعول عليها كثيرا في تعزيز الريادة في المجتمع وممارستها، وتعد الثقافة مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية، التي تؤثر في الفرد منذ ولادته، وتصبح لا شعوريا العلاقة التي ترب ط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه، هو المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته[1].

[1]عبد الباقي ميساوي، عوامل تطوير ريادة الاعمال في الجزائر، أطروحة دكتوراه شعبة علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020 ص 88-89.

2. العوامل المؤسساتية المؤثرة على ريادة الاعمال:

هناك عدة عوامل تؤثر على ريادة الاعمال فهناك ماهي داخلية تكمن في شخصية المقاول وخصائصه وهناك ماهي خارجية متصلة مع الحيط الذي تتواجد فيه سواء كان المحيط العام وهو مهم لأنه الموجه والمنظم الرئيسي للمحيط الخاص الذي بدوره يحتوي على عدة عناصرحيث يلعب المحيط المؤسساتي الخاص دور كبير في بداية الأعمال واطلاقها والسبب الرئيسي في فشل أو عزوف القيام بريادة الأعمال والتي تتضح في :

- **البيروقراطية والفساد المالي :**

احتلت الجزائر المرتبة 104 من أصل 180 دولة في تقرير منظمة الشفافية ل سنة2020أين تحصلت على 36من ال 100 وهذا يعني أن هناك معدل خطير للفساد ويتمثل في سوء استغلال الوظيفة، تداول الرشوة والصفقات المشبوهة وغيرها وباحتلالها هاته المرتبة المتدنية فان من يطلع على هذا المؤشر من رجال الأعمال والمستثمرين يؤخذون نظرة أن النظام العام في الجزائر يشجع على الفساد والرشوة واقصاء المنافسة الشريفة

- **صعوبات وعقبات التأسيس:**

يعتبر هذا العنصر أكثر أهمية ففي البلدان المتطورة تكفي بعض الدقائق لإنشاء مؤسستك الخاصة وتسجيلها وهو التحدي الذي تواجهه الجزائر وعليها العمل عليه اذ يعتبر معيار تعتمد عليه التقارير العالمية لترتيب الدول التي تحتوي على بيئة مشجعة لقيام الاعمال.

- **وجوب وانتشار ثقافة العمل الحر وروح المقاولاتية:**

فتنمية المشروعات الصغيرة لا يمكن أن تزدهر إلا في مجتمع تتوفر فيه روح الريادة وحب العمل الحر، وتواجد مجموعة من رجال الأعمال أصحاب المواهب الإدارية الخاصة، والاستعداد للمخاطرة، وتبني أفكار جديدة.

1) عدم التوفر الكافي لرأس مال المخاطر وهو يعتبر وجه من وجوه الاستثمار بتوفير التمويل.
2) أهمية البحث والتطوير والذي يتجلى في قيمة الانفاق عليه حتى تسمح بإنجاب رواد أعمال مبتكرين يهتمون بالتكنولوجيا والتحديثات العلمية في مختلف المجالات.
3) تعتبر نسبة الضرائب المفروضة حاجز وعقبة أمام رواد الاعمال والتي غالبا ما تدفعهم الى العزوف عن إقامة المشاريع أو السبب في تهربهم من دفعها مما يترتب عنها عقوبات لكن اتباع سياسة تحفيزية عن طريف منح امتيازات سواء بتقديم تخفيضات أو أن واع أخرى من المساعدات يشجع المناخ الاستثماري.

كما تؤثر عدة عوامل على كيفية عمل الحاضنة ويعد نجاحها من نجاح المشروعات المحتضنة منها حسن اختيار المشروعات المستضيفة، وضمان تخرجها خلال فترة زمنية مناسبة من سنة إلى ثلاث سنوات، مع

ضرورة الاستعانة بطاقم إداري ذي مستوى عال، وتوفير التدريب اللازم سواء كان محلي اً أم من الخارج مع حشد جميع الجهود ا ولموارد لإقامة حاضنات نموذجية[1].

3. **العوامل المتعلقة بالأفراد:**

- **فكرة الرجل العظيم:** يمكن النظر إليه من خلال توافر بعض الصفات التي تجعل منه رجلاً عظيما، فإذا نظرت إلى أي شخص مؤثر أو له شهرة في المجتمع، مثل عالم مشهور أو ممثل ناجح أو شخص ريادي في مجال معين تشعر بأنه شخص عظيم، وكأنه نوع من الأشخاص الذين خلقوا ليكونوا عظماء ويمكن أن ينطبق هذا المفهوم على الشخص الريادي.
- **عدم التطابق والانسجام الاجتماعي:** ويمكن أن يكون عدم الانسجام داخلياً أو خارجيا، فإذا كان عدم الانسجام من داخل الشخص تكون نتائجه سلبية، أما إذا كان عدم الانسجام في بيئته فالنتيجة ستكون إيجابية، وتعد السبب الرئيس لتحريك رائد الأعمال نحو إيجاد مشروعه الخاص.
- **نوع الشخصية:** ويمكن تصنيف الأشخاص في مجموعات حسب نوع الشخصية فقد يكون الشخص انطوائيا، أو هجوميا، أو سلبيا، أو متحفظا أو عفويا أو موجهاً داخليا أو خارجيا.
- **سمات الشخصية:** لقد حدّد McClelland الحاجة للإنجاز من خلال العديد من الشخصية، كمحرك أساسي لرائد الأعمال، لمعرفة العلاقة بينها وبين العوامل التالية: الاستقلالية، القدرة على السيطرة والتحكم بالوضع الراهن والرغبة في مواجهة المخاطرة، والابتكار والإبداع، والرغبة في القيادة، والتي توضح إلى أي مدى تؤثر الصفات في السلوك.
- **التطور الاجتماعي:** هناك بعض العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في التطور الاجتماعي لرائد الأعمال مثل العامل الفطري كالذكاء والتصور والشخصية، والعامل المكتسب مثل التعلم التدريب والعامل الاجتماعي Social factor مثل ترتيب الولادة، الطبقة الاجتماعية والاقتصادية، وظائف الوالدين، والثقافة، ويشير الخبراء إلى اختلاف وجدل الكثير من الباحثين في مجال ريادة الأعمال حول قضية تنمية العوامل المتعلقة بالفرد ويرى ، أنه إذا كان من الممكن تنشئة وتأهيل رواد الأعمال فمن الممكن أن يؤدي الاستشاريون ورجال التعليم دوراً مهماً ومؤثراً في إقامة وتطوير المشروعات الجديدة والصغيرة، أما إذا كانت الصفات والخصائص الريادية الفطرية هي التي تفرق بين رائد الأعمال وغيره من المديرين والقادة، فإن ذلك يحد من عدد الأخصائيين الذين ينتمون إلى هذا المجال، وقد حسمت عدة كتب هذه القضية وقررت أنَّ التأهيل والتدريب هو العامل المحدد لظهور

[1] مراد بودية محمد جميل، المحيط المؤسساتي المؤثر على ريادة الاعمال في الجزائر، مجلة إدارة الافراد والمنظمات، العدد الثاني، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، اوت 2022 ص، 304.

رواد الأعمال في المجتمع، وأن رواد الأعمال الفطري ما هم إلا أسطورة تسيطر على مجال ريادة الأعمال، وأن هذا الأخير ما هو إلا نظام يخضع للتعليم ولتأهيل مثل أي مجال آخر[1].

ثانيا: عوامل نجاح ريادة الاعمال

1. نقص الخبرة الإدارية:

معظم مديري المقاولات لا يتمتعون بالخبرة الإدارية الكافية والضرورية، وذلك بسبب افتقارهم للتجربة (حداثة مزاولة مهنة الإدارة) والتكوين والتدريب المنظم والتخصص الدقيق وكذا نقص اطلاعهم واستعلامهم ما يجري من تغيرات وتطورات في مجال الإدارة، وعدم الاهتمام بتطوير قدراتهم الإدارية، بل يلاحظ في هذه المؤسسات تركيز مديريها على ممارسة مهنة الإدارة من منظور بعيد كل البعد عن المنظور الإداري السليم، وتشيع هذه الظاهرة أكثر في المؤسسات الخاصة، التي تضم في معظمها مؤسسات عائلية يتم إدارتها من قبل بعض أو أحد أفراد.

2. ضعف القدرات والمهارات القيادية:

تعتبر القيادة من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها إدارة أي مؤسسة، وأحد المتطلبات التي تفرضها التغيرات الحديثة في المحيط، ويعتمد بشكل كبير على تحلي مديرها بالروح القيادية، والتي تتجسد

العاملين بالتزامهم بقيادة التحول داخل مؤسساتهم بإيمان وإقناع، وتشجيع جميع على انجاز هذا التحول بشكل دائم ومستمر، والعمل على توفير المناخ الملائم لبناء ثقافة تنظيمه جديدة تتوافق مع متطلبات التميز في الأداء الإداري والجودة العالية. وتزداد أهمية القيادة بشكل خاص في المقاولات، وفي أغلب الحالات هو الاعتماد على الأنماط القيادية، إضافة إلى اقتصار تصرفات مديري هذه المؤسسات وسلوكياتهم على ممارسة إدارة عادية بأسلوب مركزي قائم على التعامل مع العاملين من منطلق أنهم يخضعون للسيطرة[2].

3. تحديد الأهداف من طرف المالك:

التحديد الواضح لأهداف المشروع أمر بالغ الأهمية لضمان نجاحه وتقدمه بشكل مستمر. يجب على مدير المشروع أن يضع أهدافًا دقيقة وواضحة وصريحة لتوجيه الجهود نحو التوجيه الصحيح وتحقيق النتائج المرجوة. من خلال الإجابة على الأسئلة المذكورة، يتم توضيح جوانب مهمة لتحديد الأهداف وتحديدها بشكل فعال.[3]

[1] عبد الباقي ميساوي، مرجع سابق، ص، 87.

[2] محمد فلاق مرجع سابق ص 93

[3] احمد دروم مرجع سابق ص 189

4. المعرفة الممتازة بالسوق:

تستطيع المقاولات بواسطة منتجاتها وسلوكيات عامليها، وردود أفعال المنافسين تحقيق النجاح أو الفشل في خلق زبائنها الخاصين بها، ويرى العديد من الباحثين أن العلاقة بين المقاولات الصغيرة والزبائن هي السبب وراء نجاح هذه الأعمال، حيث أن هذا النمط من العلاقات يسمح للمقاولات الصغيرة بتقديم خدمات شخصية وليست خدمات قائمة على أساس معرفة الآراء، إن المشروعات الصغيرة لها المرونة والقدرة على تلبية احتياجات الزبائن ضمن جزء محدود من السوق، والتي في حقيقتها جزء من سوق أو مجموعات من الزبائن قد لا تكون جذابة للشركات الكبيرة.

5. قدرة المقاولة على تقديم شيء متميز:

تقدم المقاولة شيء جديد للسوق حتى لو بدا مزدهرا بالمنافسين والمنتجات المعروضة، تستطيع المقاولة أن تميز نفسها عن المنافسين لها من خلال المنتج والتكنولوجيا الجديدة أو باستخدام خاص ومنفرد الطرق التوزيع المعروفة، يفترض أن يكون من النادر أن يبدأ العمل دون القدرة على الإبداع والتجديد أو تصور رؤية يستطيع أن يجسدها هذا العمل في أنشطته المختلفة.

بالإضافة الى مجموعة من الأسباب الخارجية المتمثلة في:

- الظروف الاقتصادية المحيطة ببيئة المنشأة المنافسة وعدم توافر مصادر التمويل اللازمة لإجراء التوسعات الضرورية.
- ارتفاع كلفة مصادر التمويل.
- التوقعات المتشائمة للمستثمرين والمحللين الماليين في سوق الأوراق المالية وغيرها.
- المنافسة الشديدة.[1]

المطلب الثاني: تحديات ريادة الاعمال في الجزائر

في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، تحولت الأضواء في العديد من البدان إلى الدور الأساسي لريادة الأعمال في إنعاش النشاط الاقتصادي .غالبًا ما كرست الحكومات جزءًا كبيرا من برنامجها التحفيزي لدعم رواد الأعمال، سواء كان ذلك في شكل ضمانات قروض أو إعفاءات ضريبية أو الائتمانيات لإجراء الأبحاث بغرض تحفيز الابتكار أو خلق أجهزة دعم .غالبًا ما ركزت تدابير التحفيز بشكل أساسي عمى الاستثمارات الصديقة لمبيئة، مثل المشاريع التي تهدف إلى تحسين كفاءة الطاقة أو تطوير وسائل نقل مستدامة . هذه الأولويات ليست جديدة، كانت دائمًا جزء من الالتزامات طويلة الأجل لحماية البيئة ودعم الشركات

[1] محمد فلاق مرجع سابق ص 91-93

الصغيرة والابتكار .بالنظر إلى الصعوبات الاقتصادية الحالية، زاد عدد كبير من البلدان الإنفاق العام لتعزيز النمو، مع اغتنام الفرصة لتوجيه الاقتصادات الوطنية نحو الاستدامة طويلة[1].

تواجه رواد الأعمال في الجزائر العديد من التحديات، بدءاً من مراحل التخطيط والإعداد وصولاً إلى التشغيل والدخول في السوق. يتطلب إدارة هذه التحديات بحكمة لتفادي الفشل، خاصة في ظل التحديات المالية والقانونية والتكنولوجية التي تواجههم.

فيما يتعلق بالتمويل المالي، يواجه رواد الأعمال صعوبة في تحقيق تمويل كافٍ لتحقيق أفكارهم وتوسيع نطاق أعمالهم. هذا يرجع جزئياً إلى قلة الثقة في المشاريع الشبابية من قِبل القطاع الخاص وضعف قدرة حاضنات الأعمال على دعم هذه المشاريع. بالإضافة إلى ذلك، فإن الهدف الرئيسي للجهات الداعمة للمشاريع الناشئة هو الربح، مما يجعلها تتجنب تحمل المخاطر المرتبطة بالظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة[2].

وفي بلد يحجم الجزائر والذي يعتبر فيه معدل النمو السكاني في تزايد مستمر، فان هناك أعداد كبيرة جدا من الطلبة بالجامعات، ما يؤكد على ضخامة المسؤولية الملقاة على عاتق النظام التعليمي في توجيه مستقبل البلاد ومع تزايد عدد الخرجين سنويا لم تعد الدولة قادرة كما في السابق على توفير العمل لأولئك الطلبة من خلال المؤسسات العمومية والإدارات الحكومية؛ مما دعاها للتفكير وبجدية في كيفية تدارك الوضع وتثمين التكوين الذي حصل عليه أولئك الخريجين، للاستفادة نه والمساهمة في زيادة النمو الاقتصادي؛ ومن هنا يأتي الاهتمام بالمقاولاتية وإنشاء المؤسسات كونها تعتبر كألية لحل لهذه المعضلة أو جزء منها، وهذا نظرا للأهمية المتنامية التي تدرها على اقتصاديات البلدان في مختلف الجوانب، وذلك من خلال إمكانية خلق وتوفير مناصب الشغل لذا أصبح موضوع الروح المقاولاتية يشغل حيز اهتمام كبير وربط هذا الموضوع بخريجي الجامعات والمنظومة التعليمية الجامعية، حيث جرت العادة أن تنظر إلى الجامعة باعتبارها منارة للعلم ومصدرا للتنظير في علوم شتى، فالجامعة اليوم مدعوة للعب الدور الريادي في أن تكون العنصر الفاعل والمحفز على التنمية من خلال إنتاج معارف فعالة تساهم في تفعيل اليقظة المقاولاتية، حيث هذه الأخيرة من الممكن أن تزرعها عدة عوامل مختلفة ومن بين أهم هذه العوامل هي التكوين الجامعي، فالنظرة المؤسساتية تستمد مرجعيتها من استعدادات الطلبة لتحويل أفكارهم الإبداعية الى واقع ملموس وهذا ناتج من الروح المقاولاتية المتولدة لدى المقاول[3].

بالنسبة للتشريعات واللوائح، فإنها قد تكون غير مناسبة لمتطلبات المرحلة الحالية، مما يقيد قدرة رواد الأعمال على الابتكار والتطور. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر السياسات الحكومية المحفزة للقطاعات الريادية إلى الفعالية، وتكون الإجراءات الداعمة للشركات الناشئة محدودة مثل الخصومات الضريبية وتسهيلات

[1] قمري زينة، تحديات ريادة الاعمال الخضراء في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثاني، جامعة ام البواقي، ديسمبر، 2021 ص696.

[2] مراد بودية محمد، مرجع سابق، ص ،66

[3] محمد فلاق، مرجع سابق، ص، 223.

الترخيص. ولا يمكن نسيان التحديات التكنولوجية، حيث يجب على رواد الأعمال مواكبة التطورات السريعة في التكنولوجيا واستخدامها بفعالية في أعمالهم. ومع ذلك، فإن هذا التطور السريع يمكن أن يؤدي إلى زيادة تكاليف تطوير المنتجات ويجعل الرواد في سباق مع الزمن للاستفادة من التكنولوجيا قبل انتهائها.
بشكل عام، يجب على رواد الأعمال في الجزائر تبني استراتيجيات متعددة الأوجه لتجاوز التحديات المالية والقانونية والتكنولوجية، بالإضافة إلى العمل على تعزيز البنية التحتية الداعمة للشركات الناشئة وتحسين التشريعات والسياسات الحكومية ذات الصلة.[1]

المطلب الثالث: تطوير المشاريع الريادية ومساهمتها في التنمية الاقتصادية في الجزائر

عملت الدولة الجزائرية منذ التسعينات على إدماج عدة محركات من أجل تشجيع ريادة الأعمال وخلق وابتكار المؤسسات الريادية الصغيرة والمتوسطة، بغية تحقيق عوائد خارج قطاع المحروقات، مما يساهم في خلق مناصب الشغل وحل العديد من الأزمات المساعدة على ارتفاع نسبة البطالة في البلاد، وهذا من خلال مجموعة من هيئات مرافقة ودعم رواد الأعمال وأصحاب المشاريع لتشجيع خلق وابتكار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تفادي زوالها في السنوات الأولى لتأسيسها.
ظهرت ريادة الأعمال الاجتماعية كممارسة تجسّد المرونة والإبداع في خضم السياق الجزائري الحافل بالتحديات، وريادة الأعمال الاجتماعية هي إنشاء شركات صغيرة تسعى إلى ممارسة تأثير اجتماعي إيجابي بدلاً من كسب أرباح اقتصادية. وهي تتيح للشباب استخدام حسّهم الابتكاري ومعارفهم في مجال التكنولوجيات الجديدة من أجل تحقيق رغبتهم في الانخراط والمشاركة، عبر تحديد احتياجات معيّنة، وتخيّل الحلول، ثم وضعها حيّز التطبيق .
بحيث تتيح فرصة من أجل الاختبار والتعلم عن كثب، فيما تساهم رويداً رويداً في القضاء على "الثقافة المناهضة لريادة الأعمال" في البلاد.
لعبت الجزائر خلال السنوات الأخيرة دورا رائدا في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد جعلها تحت وصاية وزارة تهتم بتأهيلها وتدعيمها من عدّة نواحي، كما أنشأت بعد سنة 1994 عدّة هيئات عامة لتقديم المشورة الاقتصادية والفنية والمساعدات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
وتعد المجتمعات التي تنشط فيها العديد من المؤسسات أكثر وعيا بثقافة المقاولاتية من غيرها ولهيئات المرافقة دور أساسي في ترسيخ ثقافة الريادة عن طريق الاستقبال الإعلام والتوجيه والرافقة والتكوين .لعل من أبرزها نجد:

- ✓ **الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب** :مؤسسة مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة انشاء مشروع مؤسسة.

[1] عبد الباقي ميساوي، مرجع سابق ص، 45.

مهام الوكالة:

- دعم وإرشاد ومرافقة الشباب حاملي المشاريع في خلق مختلف الأنشطة.
- تزويد الشباب حاملي المشاريع بجميع المعلومات الاقتصادية والفنية والتشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنشطتهم، مع توفير التدريب على تقنيات إدارة المشاريع الصغيرة.
- تطوير العلاقات مع مختلف شركاء النظام (البنوك، مصلحة الضرائب، الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي للعمال الأجراء).
- تطوير الشراكة مع مختلف القطاعات من أجل تحديد فرص الاستثمار.
- تشجيع كافة أشكال الإجراءات والتدابير من أجل تعزيز روح المبادرة.

✓ **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC: مؤسسة** عمومية للضمان الاجتماعي تعمل على تحقيق الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي إذ تعمل على تمويل مشاريع البطالين البالغ سنهم بين 30 و 40سنة[1].

✓ **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:** تعد هذه الوكالة من بين أهم الأجهزة التي تم استحداثها بهد ف تطوير المهن والحرف التقليدية بهدف احتواء القطاع غير الرسمي وتحقيق التوازن الجهوي بين المدن والمناطق الريفية وكذا المحافظة على الحرف والصناعات التقليدية من الاندثار وتطويريها ومساهمتها في خلق القيمة المضافة.

تهدف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لتحقيق مجموعة من الأهداف كالآتي:

- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر والعمل في البيت والحرف والمهن، ولاسيما الفئات التسوية.
- رفع الوعي بين سكان ريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية، من السلع والخدمات، المولدة للمداخيل والعمالة.
- تنمية روح المبادرة، لتحل محل الاتكالية، وبالتالي تساعد على الإدماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص.
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القرض المصغر في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد مصغرة.
- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/ بيع.

وتضطلع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام التالية

[1] احمد دروم واخرون، الجزء الثاني، مرجع سايف ص، 173.

-تسيير جهاز القرض المصغر وفق ا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
-تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم.
-تمنح قروض دون مكافأة.
-تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.
-تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحر ص على احترام بنو د دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم[1].

- ✓ **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: أنشأت** هذه الأخيرة في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينات والمكلفة بالاستثمار .وقد شهدت الوكالة تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .أين خولت لهذه المؤسس مهمة تسهيل وترقية ومرافقة الاستثمار[2].

أولا: دور ريادة الاعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية

تعد ريادة الأعمال أحد دعائم الإبداع والابتكار، وترتبط بشكل كبير بالقدرة على الاستجابة للفرص المتاحة، حيث تظهر روح الريادة من خلال فتح أسواق جديدة، وخلق منتجات مبتكرة، وابتكار أساليب إنتاجية جديدة تساهم في نجاح المؤسسات، والذي ينعكس بدوره على تحقيق التنمية الاقتصادية.
كما تفتح الريادة افاقا كبيره لتحقيق التنمية الاقتصادية أمام مختلف دول العالم، سواء تعلق الأمر بالدول المتقدمة أو النامية وهذا ما اكدته العديد من التجارب الناجحة عالميا في هذا المجال وذلك من خلال تحقيقها لما يلي:

- ➢ تكييف المؤسسات الاقتصادية مع التغيرات في السوق واحتياجاته من خلال ايجاد منتجات جديدة، تناسب ذوق المستهلكين وقدراتهم الشرائية.
- ➢ الإسهام في التقليل من نسب البطالة المتفاوتة داخل الدول، من خلال الاستثمار في المشاريع وتوفير مناصب عمل، مما يؤدي الى زيادة حجم الكتلة العاملة مقارنه بكتله منهم دون عمل.
- ➢ التقليل من الاستيراد وإيجاد فرص للتصدير مما يساهم في جذب وتوفير العملة الصعبة .
- ➢ استدامة ثروات الطبيعية والحفاظ على البيئة من خلال المشاريع الخضراء التي تنتجها
- ➢ الأفكار المبتكرة لرواد الأعمال من اجل ضمان الامن البيئي[3].
- ➢ دعم النمو الاقتصادي والاجتماعي.

[1] عبد الباقي ميساوي، مرجع سابق، ص، 148
[2] خالد مدخل، مرجع سابق، ص 198.
[3] عفيفة دراج، مساهمة التوجه لريادة الاعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 14 جامعة البليدة، جانفي 2024 ص .7

- تقليل هجرة الكفاءات خارج الوطن.
- التكيف مع كافة التغييرات بمرونة وفاعلية.
- توزيع الثروات وعدم احتكارها لدي البعض.
- زيادة الطاقة للاقتصاد القومي.
- زيادة المنافسة بين الشباب.
- حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع.
- استيعاب التكنولوجيا المتطورة وتحسين مستوى الإنتاجية.
- تحقيق الاستخدام الأمثل لراس المال الوطني.
- تطوير المدن.
- تحسين المستوى المعيشي.
- الحد من ظاهرة الفقر.
- تطوير أ رس المال البشري.
- تعمل على زيادة القدرة على مواجهة المخاطر والتعامل مع التحديات.
- القضاء على البيروقراطية والروتين، والاعتماد على الإبداع والابتكار.
- اكتشاف كافة الفرص المتاحة في بيئة العمل، والاستفادة منها بدرجة كبيرة[1].

[1] سعيدة ضيف، مرجع سابق، ص، 43.

ملخص الفصل الثاني:

العلاقة بين ريادة الأعمال والبيئة الاقتصادية والاجتماعية مترابطة ومؤثرة بشكل كبير. الظروف الاقتصادية تؤثر في فرص الأعمال والتمويل، بينما العوامل الاجتماعية تلعب دوراً في اتجاهات السوق واستجابة المستهلكين. تشكل هذه العوامل تحديات وفرصاً للرياديين، حيث يتعين عليهم التكيف والابتكار للنجاح في بيئة متغيرة. حيث ان الريادة في الأعمال تعتمد على فهم عميق للديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية المحيطة. من خلال التفاعل مع هذه البيئة، يمكن لريادي الأعمال تحديد الفرص وتحقيق التحولات الاجتماعية المستدامة.

خاتمة

خاتمة

تعد ريادة الأعمال عملية حيوية في دفع عجلة الابتكار والتقدم الاقتصادي. عندما يتجسد الروح الريادية في فتح أسواق جديدة، يتيح ذلك للشركات الاستفادة من فرص النمو والتوسع، وبناء قاعدة عملاء أوسع. ومن خلال خلق منتجات وخدمات مبتكرة، يمكن للمؤسسات التفوق على منافسيها وتحقيق ميزة تنافسية قوية.

بالإضافة إلى ذلك، عندما تبتكر الشركات أساليب إنتاجية جديدة، فإنها تزيد من كفاءتها وتقلل من التكاليف، مما يعزز من قدرتها على تحقيق الأرباح والنجاح في السوق. وهذا بدوره يسهم في دفع عجلة الاقتصاد وتعزيز التنمية الاقتصادية، من خلال زيادة معدلات الإنتاج وتوفير فرص العمل وجذب الاستثمارات.

باختصار، فإن ريادة الأعمال ليست مجرد مفهوم، بل هي محرك حقيقي للتغيير والتطوير، وتلعب دوراً أساسياً في تعزيز الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.

خلصت الدراسة الى جملة من النتائج والتوصيات كالتالي:

أولا: النتائج

- ✓ ريادة الأعمال ليست مجرد عملية تجارية عادية، بل هي آلية حيوية تسهم في إحداث التغيير الاستراتيجي داخل المؤسسات والاقتصادات بشكل عام. فهي تساعد في تحسين استخدام الموارد المتاحة، سواء كانت مادية أو بشرية، من خلال توجيهها نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والتي تعزز النمو والازدهار.
- ✓ تعتبر التنمية الاقتصادية أحد أهم القضايا التي اهتمت بها الدول النامية، حيث تُعَدُّ الخيار الرئيسي والوحيد للخروج من التخلف الاقتصادي.
- ✓ تعتبر ريادة الأعمال آلية هامة لإحداث التغيير الاستراتيجي، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وخلق منتجات مبتكرة، وتشجيع تطبيق الفرص والأفكار الابتكارية.
- ✓ ريادة الأعمال عملية ديناميكية لتأمين تراكم الثروة التي تقدم عن طريق الأفراد، وذلك بناء عن الدور الذي تلعبه في دفع عجلة النمو الاقتصادي.
- ✓ تكوين أفراد رائدين محققين لنجاح مستمر عبر مراحل مستقبلهم الوظيفي مع رفع لقدراتهم على التخطيط لهذا المستقبل.
- ✓ زادت أهمية المشروعات الريادية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بعد تشجيع المبادرات الفردية لدورها في توفير فرص العمل والحد من الفقر، واستثمار وتطوير الموارد البشرية، وزيادة القيمة المضافة. ومن هنا، ينبغي تعزيز وتشجيع ريادة الأعمال بشكل ملح لتعزيز التنمية المستدامة.
- ✓ أبرز الأطراف المسؤولة عن نشر ثقافة الابداع نجد :الأسرة، هيئات التعليم، التعليم والتكوين المهني، المؤسسات والهيئات المرافقة، حاضنات الأعمال، وكالات دعم وتشغيل الشباب... الخ

ثانيا: الاقتراحات

- ❖ يمكن لريادة الأعمال أن تدعم تنويع الاقتصاد الجزائري عن طريق تطوير قطاعات جديدة ومبتكرة، مما يقلل من التوجه الاقتصادي الواحد ويقوي مقاومة الاقتصاد للتقلبات الخارجية.
- ❖ تشجيع الشباب ودعمهم في إنشاء المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة يمثل خطوة أساسية في تعزيز الريادة الاقتصادية وتحفيز التنمية المستدامة.
- ❖ قيام الجامعات الجزائرية بشكل خاص والجامعات العربية بإدراج التنمية البشرية كمقياس يدرس في كل التخصصات دون استثناء يعكس التزامها برفع مستوى الوعي وتعزيز المهارات الأساسية التي ترتبط بمجالات متعددة، بما في ذلك الصحة والتربية والتعليم، وزيادة الدخل.
- ❖ العمل على إيجاد قيم ومبادئ وأفكار تنموية من مصادرنا القرآنية والتمسك بها قدر المستطاع، وتعليمها للأجيال اللاحقة، يعتبر جزءًا أساسيًا من بناء مجتمعات قوية ومستدامة.
- ❖ توفير أدوات تمويلية مبتكرة، ونماذج افتراضية أكثر ملائمة.
- ❖ يمكن أن تعزز ريادة الأعمال البيئة الاستثمارية في الجزائر وتزيد من جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية، من خلال تقديم بيئة تشجيعية وداعمة للشركات الناشئة والمبتكرة.
- ❖ تقديم برامج الدعم الإداري والفني والاستشاري عن طريق الدورات والندوات والمؤتمرات العلمية، ودراسات التقييم للفرص الاستثمارية وجدوى المشاريع، يسهم في تمكين رواد الأعمال وتعزيز فرص نجاح مشاريعهم.
- ❖ يجب على متخذي القرار في الجزائر خاصة وفي العالم العربي عامة إرساء الأسس التي تدعم رواد الأعمال، خاصة الشباب منهم، لإنشاء وتنمية مشروعاتهم المختلفة والتي بدورها تسهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.
- ❖ إتاحة الفرص للموارد البشرية وتشجيعهم على استخدام طاقاتهم الكامنة وتنميتها وتوظيفها يعتبران أساسيين في بناء مجتمع ديناميكي ومزدهر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

اولا: الكتب

1. احمد دروم واخرون، الابداع ريادة الاعمال والتنمية الإقليمية المحلية المستدامة، دراسات ميدانية وتجارب رائدة، الجزء الأول، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الاعمال وتطبيقاتها من اجل التنمية المستدامة، الجزائر، الجلفة 2019.
2. عبد اللطيف مصطفى دراسات في التنمية الاقتصادية الطبعة الاولى مكتبة حسن العصرية للنشر بيروت لبنان 2014.
3. محمد فلاق ريادة الاعمال –المقاولاتية–من الفكرة الى التجسيد الطبعة الاولى الفا للنشر والتوزيع الجزائر 2022.
4. مدحت القريشي التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات الطبعة الاولى دار وائل للنشر والتوزيع الأردن 2007.
5. ميير بالدوين التنمية الاقتصادية ترجمة حسين زكي احمد المؤسسة المصرية العامة للنشر والتوزيع والطباعة الإسكندرية مصر.2011.

ثانيا: الرسائل

6. رياحين رياض، فاضل الشيخ عيسى، إثر ابعاد الريادة في أداء الاعمال الصناعية الصغيرة العاملة، رسالة ماجستير في إدارة الاعمال، كلية الدراسات الإدارة والمالية العليا، جامعة عمان العربية، الأردن،2010.
7. شيماء محمد فهمي حلواني، واقع ابعاد الريادة في الاعمال الصناعية، رسالة ماجستير في إدارة الاعمال، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، فلسطين، 2017
8. عبد الباقي ميساوي، عوامل تطوير ريادة الاعمال في الجزائر، أطروحة دكتوراه شعبة علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020.
9. لمياء عبد الحميد عبد النور عبد الدايم، الفكر الاستراتيجي الاقتصادي كإطار مرجعي لحاضنات الاعمال من خلال المشروعات الفنية الصغيرة، مذكرة ماجستير، جامعة حلوان، مصر، 2011.

ثالثا: المجلات

10. أحمد حامد أحمد كوفان، أثر العوامل الشخصية والعائلية في نية تأسيس المشروع الريادي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد الثالث العدد الرابع، كلية التجارة والعلوم الإدارية، جامعة ظفار سلطنة عمان، ابريل 2019.
11. بن عيسى معمري التنمية اهم نظرياتها وعقبات تحقيقها مجلة ابحاث العدد 5 جامعة الاغواط افريل 2018.
12. الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 6 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، 2016.
13. حجيلة رحالي التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر العدد الثالث كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ديسمبر 2016.
14. خالد مدخل، مساهمة الجامعة الجزائرية في نشر ثقافة ريادة الأعمال بين الطلبة، دراسة ميدانية في كلية التكنولوجيا بجامعة الوادي مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 6 العدد 2 ديسمبر، 2021.
15. ربيع بلايلية، تعزيز ريادة الاعمال في الجامعات، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، العدد 02جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ديسمبر،2020
16. رزق الله بن عبد الله اليزيدي، دور ريادة الأعمال في تعزيز التنمية الاقتصادية، المجلة العربية للإدارة، المجل د44، العدد، 4، القوات البحرية الملكية السعودية، وزارة الدفاع المملكة العربية السعودية، ديسمبر، 2023.
17. رشيدة اوبختي، واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الالفية الثالثة، مجلة السياسة الاقتصادية، العدد 16، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، ديسمبر 2016.
18. سعيد ضيف، نحو تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تعزيز دور ريادة منظمات الأعمال :مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 5، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة 2020.
19. صلاح الدين حسين الهيتي، تأثير اندماج العاملين في ريادة الاعمال، مجلة دنانير، العدد 21، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية.2021
20. عبد الكريم بعداش المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد الرابع جامعة امحمد بوقرة بومرداس أكتوبر 2020.
21. عبير محمد علي عبد الخالق تحليل مقومات التنمية الاقتصادية في الدول العربية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية العدد 13 جامعة الإسكندرية مصر.
22. العربي حجام، التنمية المستدامة في الجزائر، قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد الثاني، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر ديسمبر ،2019

23. عزيزة محمد الغامدي، تعليم ريادة الاعمال لمرحلة قبل التعليم الجامعي، المجلة التربوية لتعليم الكبار العدد الاول، كلية التربية، جامعة أسيوط يناير، 2020
24. عفيفة دراج، مساهمة التوجه لريادة الاعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 14 جامعة البليدة، جانفي 2024
25. على طالم، إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 6 مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحيى فارس، المدية جوان، 2016.
26. على لزعر، تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 34 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، سوق اهراس، جوان 2013.
27. عمر علي إسماعيل، خصائص الريادي في المنظمات الصناعية وأثرها على الإبداع التقني، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4 ال عدد12، كلية الإدارة والاقتصاد قسم الإدارة الصناعية، جامعة الموصل، العراق، 2010
28. فايزة بن جمو، المعوقات الثقافية للمشروع التنموي الاقتصادي، مجلة المجتمع ومشاكل التنمية في الجزائر، العدد الثالث، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ديسمبر، 2015.
29. قمري زينة، تحديات ريادة الاعمال الخضراء في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثاني، جامعة ام البواقي، ديسمبر، 2021.
30. لخضر بن سعيد متطلبات التنمية الاقتصادية وضرورة اقتصاد المعرفة مجلة العلوم الاقتصادية المجلد التاسع العدد التاسع جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس الجزائر ديسمبر 2014.
31. مبارك بلالطة، حاضنات الاعمال في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد الثاني، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، لعدد الثاني، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2006
32. محمد سفيان بزار، تحليل وتقييم الوضعية الاقتصادية الجزائرية في ظل البرامج التنموية المنجزة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 8 العدد الثاني، جامعة مصطفي اسطمبولي، معسكر، 2017.
33. محمد فتحي علي موسى، الوعي بثقافة ريادة الأعمال لدى طلاب جامعة نجران، واتجاهاتهم نحوها "دراسة ميدانية"مجلة كلية التربية جامعة الازهر، العدد 162 الجزء الثاني، يناير مصر2015.
34. محمود عطا محمد على، مسيل آليات دعم ريادة الأعمال في التعليم الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية الافادة منها في مصر، مجلة كلية التربية، العدد 116، جامعة الزقازيق، مصر، أكتوبر .2018
35. مراد بودية محمد جميل، المحيط المؤسساتي المؤثر على ريادة الاعمال في الجزائر، مجلة إدارة الافراد والمنظمات، العدد الثاني، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، اوت .2022.

36. مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، العدد 26 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2010
37. نبيلة عباس كامل الشال، أثر ريادة الأعمال في الأداء الابتكاري للعاملين بالتطبيق على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة الأزهر القاهرة، مصر، المجلد، 36 العدد الثاني، 2022
38. وافية تجاني، واقع وتحديات الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية، مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد الثاني، جامعة باتنة، الجزائر، 2021.
39. ياسين بوضياف التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية مجلة دراسات في التنمية والمجتمع العدد الخامس جامعة الشلف الجزائر 2016.

رابعا: المواقع الالكترونية

40. الموقع الرسمي للمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا OECD / https://www.oecd.org/mena تاريخ الاطلاع 21-03-2024 22:15
41. الديوان الوطني للإحصاءات التشغيل والبطالة . https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327

ملخص:

ريادة الأعمال تعتبر محركًا أساسيًا للتنمية الاقتصادية، حيث تسهم في خلق فرص العمل وتعزيز الابتكار وذلك عبر تأسيس شركات جديدة، تزيد من التنافسية في الأسواق، مما يؤدي إلى تحسين جودة المنتجات والخدمات وتقديم حلول مبتكرة لمشكلات المجتمع. كما تجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يرفع من معدلات النمو الاقتصادي ويوفر موارد مالية إضافية. تساعد ريادة الأعمال أيضًا في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على قطاعات معينة، مثل النفط أو الزراعة، مما يجعل الاقتصاد أكثر مرونة واستدامة. بالإضافة إلى ذلك، تساهم في تحسين مستوى المعيشة من خلال زيادة الدخل وتقليل الفقر وتعزيز التمكين الاقتصادي للفئات المهمشة. ببساطة، ريادة الأعمال هي عامل حيوي لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة في المجتمعات، وتلعب دورًا محوريًا في بناء مستقبل اقتصادي أكثر إشراقًا واستقرارًا.

Abstract :

Entrepreneurship is considered a key driver of economic development, as it contributes to job creation and the enhancement of innovation. By establishing new companies, it increases market competitiveness, leading to improved product and service quality and offering innovative solutions to societal problems. It also attracts local and foreign investments, which boosts economic growth rates and provides additional financial resources. Entrepreneurship helps diversify the economy and reduce reliance on specific sectors, such as oil or agriculture, making the economy more resilient and sustainable. Additionally, it improves living standards by increasing income, reducing poverty, and promoting economic empowerment of marginalized groups. Simply put, entrepreneurship is a vital factor for achieving sustainable and inclusive development in societies, playing a pivotal role in building a brighter and more stable economic future.